الأمم المتحدة

A/61/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **٣**
الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

البند ٥٥ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

(ب) الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام (A/60/871)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/61/187)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): عملا بالقرار ٢٢٧/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، سوف تعقد الجمعية العامة اليوم وغدا الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، وذلك في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٥٥ من جدول الأعمال.

وكما يعلم الأعضاء، سوف يناقش الحوار الرفيع المستوى الموضوع العام المتعلق بالجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية بغية تحديد الطرق والوسائل الملائمة لزيادة مزاياها الإنمائية وتقليص أثرها السلبي إلى أقصى حد.

(تكلمت بالعربية)

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في هذه المناسبة التاريخية، فهذا الحوار الرفيع المستوى لا يقتصر على تأكيد الصلة الواضحة بين الهجرة والتنمية ومختلف الفرص والتحديات التي تحيط بهذه المسألة، وإنما من شأنه أيضا أن يشكل نقطة انطلاق إلى الأمام وأن يؤدي بصفة أساسية إلى حشد الإرادة السياسية وإقامة شراكات فعالة تهدف إلى إطلاق ما لدى المهاجرين من طاقات كامنة يمكن أن تُسهم في تنمية بلدان الأصل وبلدان المهجر على حد سواء، مع حماية المهاجرين في الوقت نفسه.

وقد قرأت في الشهر الماضي مقالا يبعث على القلق عن المحن التي يكابدها المهاجرون أثناء رحلتهم. فمعظمهم يسافرون في قوارب خشبية مكشوفة، لا يقيهم من الأنواء سوى غطاء من البلاستيك يبسطونه على جزء من القارب. ويكدَّس المهاجرون في تلك القوارب تكديسا، دون أدنى متنفس، ويفتقرون إلى جميع الاحتياجات الأساسية. وبوسعكم جميعا أن تتخيلوا مدى معاناة أولئك المهاجرين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وما يتعرضون له من ملوحة المياه ومن تلوث الجروح والأمراض، وهم يجازفون بحياتهم لبدء حياة جديدة. ومع ذلك لا يزال الآلاف من المهاجرين يسلكون مثل هذه الطرق رغم ما يكتنفها من مخاطر، سواء عن علم أو عن غير علم، تصميما منهم على بدء حياة جديدة.

إن الهجرة شيء فطري في الطبيعة البشرية، وقد أصبحت سمة رئيسية في المجتمعات الحديثة في مواجهتها للعولمة. وقد أدت الثورات التي طرأت في مجالات الاتصالات والنقل وحقوق الأفراد في الإقامة في خارج بلدانهم إلى تيسير انتقال الناس عبر الحدود، وهي حركة يسعون من خلالها إلى البحث عن حياة أفضل وتذليل المصاعب التي تكتنف حياتهم. وقد حاول ذلك بشجاعة ١٩١ مليون شخص في عام ٢٠٠٥. وهذا العدد مرشح للزيادة في السنوات المقبلة.

ويمكن أن يكون للهجرة أثر عميق على التنمية إذا تم تسخيرها لأغراض بناءة. ويمكن لرأسمال المهاجرين المادي والبشري، لا سيما تحويلاتهم المالية، أن يخفض مستوى الفقر إلى حد كبير، عن طريق زيادة إمكانيات الحصول على التعليم والرعاية الصحية، الأمر الذي يصب مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ناحية أخرى فإن هجرة ذوي المهارات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو يمكن أن تشكل عائقا في طريق التنمية.

وبطبيعة الحال، تثير هذه العلاقة المعقدة تساؤلات عديدة. وإن المناقشة المفتوحة النشطة البناءة هي السبيل الوحيد إلى تبديد التصورات الخاطئة، وفهم كل منا لمنظور الآخر، والوقوف على اهتماماتنا المشتركة، ودراسة الأفكار الجديدة والأنشطة المشتركة التي تؤدي إلى تعزيز سياسات الهجرة وحماية حقوق المهاجرين. ويقتضي هذا بالضرورة توثيق عرى التعاون بين الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وعندئذ فقط سيمكننا أن نعالج الكيفية التي يتسنى بها ضمان التوفيق بين العرض والطلب في سوق العمل اليوم وغدا، ومنع المهربين من القيام بذلك نيابة عنا. وعندئذ فقط، سيمكننا أن نعالج الكيفية التي يتسنى بها ضمان السلاسة لعملية الانتقال الداخلي في البلدان التي أخذت تدريجيا في التحول من بلدان تشكل بصفة رئيسية جهة مصدِّرة للمهاجرين إلى بلدان يقصدها المهاجرون. وعندئذ فقط سيمكننا أن نعالج الكيفية التي تتسنى بها حماية حقوق المهاجرين وكفالة عدم انتهاك حقوق المهاجرات.

هذه أول مناسبة من المناسبات الرفيعة المستوى التي تخصصها الأمم المتحدة بالكامل لهذا الموضوع. وقد سبق للجمعية العامة أن نظمت الكثير من المناسبات طوال العام للتحضير لهذا الحوار الرفيع المستوى، بما في ذلك تنظيم مناقشات لمجموعة خبراء بشأن الهجرة الدولية والتنمية في نيويورك وجنيف، خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه على التوالي؛ وعقد جلسات حوارية غير رسمية مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في نيويورك في شهر تموز/يوليه الماضي؛ وتنظيم ندوة دولية حول هذا الموضوع أيضا في تورين في شهر حزيران/يونيه الماضي.

والمناقشات الأربع، التي ستعقد بعد ظهر هذا اليوم وغدا حول موائد مستديرة، ستعطي الدول الأعضاء فرصة فريدة لتبادل وجهات النظر فيما بينها ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية بشأن شتى المواضيع المتصلة بالهجرة والتنمية.

ومن حيث إدارة الهجرة، يمكن للدول الأعضاء أن تعمل مع الأطراف المهتمة لتعزيز التماسك في عملية رسم السياسات وتشجيع الحوار بين بلدان الأصل وبلدان المهجر.

أما من حيث قانون الهجرة الدولية وحقوق الإنسان، فإنه يمكن للدول الأعضاء أن تعمل مع الأطراف المهتمة على

زيادة الوعي وتعزيز الصكوك القانونية الدولية القائمة، التي تحمي المهاجرين وتشجع التكامل وتحارب التمييز بين الرجل والمرأة وتوفر الإمكانيات للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة تقنية لبناء قدراتها.

ومن حيث تطوير الهجرة فإنه يمكن للدول الأعضاء أن تعمل مع الأطراف المهتمة على إدماج موضوع الهجرة في الأهداف الإنمائية للألفية وتأكيد الدور الاقتصادي الهام لجاليات المهاجرين والطاقات الإنمائية للتحويلات المالية. علاوة على ذلك، يمكن للدول الأعضاء، من حيث هجرة اليد العاملة، أن تعمل مع الأطراف المهتمة، على إقامة سوق عمل عالمية أكثر فعالية، وتحسين أمن التحويلات المالية وتحليل دور الهجرة الدائرية.

إننا نلاحظ أن الصلة القائمة بين الهجرة والتنمية ليست صلة جديدة. أما الجديد فهو سرعة الانتقال من مكان إلى آخر في العالم. لذلك فإن خفض الحواجز أمام السلع ورؤوس الأموال والخدمات في جميع أنحاء العالم يؤثر تأثيرا مباشرا على حركة الناس. وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، إذ لا يجوز لأي استراتيجية إنمائية، أو استراتيجية دولية أو استراتيجية في مجال السياسة الخارجية أن تتحرك إلى الأمام دون مراعاة اعتبارات الهجرة.

وللأمم المتحدة دور بالغ الأهمية في تحقيق إمكانيات الهجرة الدولية تعزيزا لأسس النمو الاقتصادي والتنمية. ومن خلال هذا الحوار ستبحث الأمم المتحدة عن سبل بناءة لبناء شراكات فعالة، حتى نتمكن من اتخاذ إجراءات منسقة بهدف تطوير القدرات اللازمة في ميدان الهجرة.

من المؤكد أنه لن يكفي تخصيص يومين لهذه المناسبة. بل إنها ستكون بداية المسيرة لإجراء المزيد من البحوث، ومد يد المساعدة لتحسين استجابات برامج السياسات العامة وتبديد التصورات الخاطئة عن الهجرة الدولية وتوفير منظور طويل الأمد بشأن المسائل الرئيسية وتوقع الاتجاهات الجديدة. ويشير تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية إلى عدد من التوصيات من بينها فكرة إنشاء منتدى عالمي معني بالهجرة والتنمية. ومن شأن هذه المقترحات والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء أن تلهمنا في مداولاتنا حول هذه المسألة الهامة.

ومن الضروري أن نواصل معا تبادل وجهات النظر فيما بيننا وأن نتوصل إلى فهم بناء للهجرة وللمنافع المستمدة منها.

(تكلمت بالانكليزية)

والآن أعطي الأمين العام الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): الهجرة تعبير شجاع عن إرادة الفرد في التغلب على الصعاب وفي العيش حياة أفضل. وأثناء العقد الماضي أدت العولمة إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى وعدد الأفراد القادرين على ذلك. وعصر التنقل الجديد هذا خلق فرصا للمجتمعات في كل أنحاء العالم، مثلما خلق تحديات جديدة. كما أنه أبرز الصلات القوية بين الهجرة الدولية والتنمية.

قبل بضع سنوات فحسب ما كان كثير من الناس يفكرون في إمكانية مناقشة الهجرة في الأمم المتحدة. فالحكومات، على حد قولهم، لن تجرؤ على طرح موضوع على الساحة الدولية يشعر مواطنوها تجاهه بحساسية شديدة. ولكن ها أنتم هنا، وإنني أشعر بأن المزاج يتغير.

فأعداد متزايدة من الناس متلهفة حول الطرق التي يمكن للمهاجرين أن يساعدوا بها في التحول الجاري في البلدان التي احتضنتهم وفي بلدانهم الأصلية. وأعداد متزايدة من الناس تفهم الآن أن الحكومات يمكن أن تتعاون في سبيل خلق مكاسب ثلاثية – مكاسب للمهاجرين ومكاسب

لبلدان المهاجرين الأصلية ومكاسب للمجتمعات التي تستضيفهم.

لا يمكن لأحد أن ينكر أن للهجرة الدولية جوانب سلبية – كالمتاجرة غير المشروعة والتهريب والسخط الاجتماعي – أو أنها كثيرا ما تنشأ من الفقر أو النزاع السياسي. لكنكم تبينون بوجودكم هنا اليوم، أنكم مستعدون للتصدي لتحديات الهجرة بالحوار والتعاون، لا بالخصومة والعزلة. وحضوركم هو أيضا بمثابة تقدير لما يتحلى به ممثلي الخاص، بيتر سوذلند، من طاقة محفزة للغير وروح عملية ذات رؤيا. بيتر، أرجو أن تقف بحيث يمكن التعرف إليك. إني أعبر لك يا بيتر عن بالغ امتناني لما بذلته من جهود طمأنت الجميع وكانت لهم مصدر إلهام.

ومع شروعكم في حواركم، دعوني أشير إلى ثلاثة أسباب تجعل هذه الفترة هي الوقت المناسب لإجرائه. أقول ببساطة أولا: إننا جميعا معنيون بذلك. فإن عدد البلدان المعنية بالهجرة الدولية بصورة هامة والمتأثرة بها أكبر منه في أي حقبة تاريخية أخرى. ولم تعد هذه البلدان تنقسم إلى ”بلدان المنشأ“ و ”بلدان المقصد“. فالكثير منها صار من كلا النوعين. وهناك بلدان تختلف اختلافا بينا من عدة أوجه أخرى تواجه – بما يثير الدهشة – تحديات هجرة متشابهة.

ثانيا، أصبحت البيّنات، التي تثبت ما للهجرة من فوائد ممكنة، ظاهرة، تتزايد وضوحا. وحجم الأموال التي يرسلها المهاجرون من البلدان النامية بتحويلات بلغت ما يقدر بنحو ١٦٧ بليون دولار في العام الماضي، يتجاوز مجموع المعونات الدولية برمتها. وليست القضية مطلقا قضية مال وحسب. فإن المهاجرين يستخدمون أيضا مهاراتهم ودرايتهم لنقل التكنولوجيا ورأس المال ومعرفة المؤسسات. ومنه تُستلهم طرق جديدة للتفكير في المسائل الاجتماعية والسياسية. إنهم يشكلون صلة وصل إنسانية فعالة بين الثقافات والاقتصادات والمجتمعات. ونتيجة ذلك أننا في موقع أفضل منه في أي وقت مضى لمواجهة تحديات الهجرة واقتناص فرصها.

وثالثا، أخذت الحكومات تنظر إلى الهجرة الدولية من منظور الفرص، لا من منظور الخوف. وأنتم تركزون على تضخيم جوانب الهجرة الإيجابية، ذات الفوائد المشتركة؛ وعلى تبادل خبراتكم واستنباط أفكار عملية وإقامة شراكات.

لهذه الأسباب كلها، وكذلك لأن الناس لا يهاجرون من بلد إلى بلد يجاوره في نفس الإقليم وحسب، بل من كل صقع من أصقاع العالم تقريبا إلى صقع آخر، تستدعي الهجرة الدولية اليوم نقاشا عالميا، ومن الرائع أن تكونوا جميعكم هنا اليوم.

وبطبيعة الحال، تستثير هذه الهجرة نقاشا محتدما. ويمكن للهجرة أن تحرم البلدان من أفضل أهلها وأذكاهم. ويمكنها أن تفرِّق بين أعضاء الأسرة. وقد تولِّد توترات اجتماعية. ويقوم المجرمون والإرهابيون باستغلالها أحيانا. لكن حل كثير من هذه المشكلات يمكن التوصل إليه بالالتزام البناء والمناقشة.

ولهذا أرى أن الحوار الذي نبدأه اليوم ينبغي ألا ينتهي اليوم أو غدا. ويسعدني على نحو خاص أن كثيرين منكم قد أيدوا اقتراحي عقد منتدى عالمي معني بالهجرة والتنمية وطلبوا مني المساعدة على تهيئته. وأوجه شكري الخاص إلى حكومة بلجيكا لعرضها عقد جلسة المنتدى الأولى في العام المقبل. وفي اعتقادي أن هذا المنتدى يمكنه أن يعزز التعاون العملي القائم على أساس أدلة، فيما بين الحكومات. ويمكنه أن يوفر لكم فرصة لحصر المسائل بطريقة تتيح لكم المضي معا قدما، في سبيل اكتشاف المجالات التي تتفقون فيها وللعثور على سبل تحسين التعاون.

ومن الواضح أن ليس ثمة توافق للآراء على جعل الهجرة الدولية موضوع مفاوضات غير رسمية، تحدد المعايير. وليس هناك إلا قابلية قليلة لإنشاء لجنة دولية حكومية معنية بالهجرة، تحدد المعايير. لكني، كما أفهم تفكير البلدان التي تؤيد استحداث المنتدى، سيكون هذا نقيض ذلك. فإنه سيكون منتدى غير رسمي وتطوعي واستشاري. وقبل كل شيء لن يتخذ قرارات ملزمة.

وسيوفر لنا هذا المنتدى فرصة إقامة علاقات ثقة والتأليف بين أفضل الأفكار التي استنبطتها مختلف البلدان: لتسهيل التحويلات المالية؛ وتعهّد أنواع الهجرة؛ واستكشاف سبل جديدة للحد من الفقر؛ وإنشاء شراكات في مجال التعليم وما إلى ذلك. وأخيرا، سيبين المنتدى أن الحكومات باتت الآن راغبة في التصدي لهذه المسألة المعقدة والمتقلبة، بطريقة بناءة تنم عن عمق تفكير.

ويجب أن تقوم الدول بإرساء أساس المنتدى وبالإشراف عليه، لكن منظومة الأمم المتحدة وأنا شخصيا على استعداد لدعمه وقد قررت تمديد ولاية ممثلي الخاص لشؤون الهجرة إلى ما بعد هذا الحوار. وأنا على ثقة بأن الممثل الخاص سيمثل رابطا أساسيا بين المنتدى المقترح ومنظومة الأمم المتحدة كلها. وأنا أيضا على استعداد لإنشاء صندوق تبرعات استئماني للمساعدة على دعم أعمال المنتدى، إن وجدتم أن لهذا فائدة.

إن الأمم المتحدة ترقى إلى مستوى تحديات الهجرة الدولية بطرق أخرى أيضا. فقد أنشأت في الربيع الماضي، فريق الهجرة العالمي، الذي يجمع بين إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها العاملة في مجالات الهجرة الدولية والتنمية، فضلا عن المنظمة الدولية المعنية بالهجرة. ولا شك في أنكم مطلعون على ما قام به الأعضاء المكونون للفريق من عمل هام – من دعم هجرة القوى العاملة إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين اتصالها بأوساط المهاجرين في الخارج؛ ومن التحليل الديمغرافي الفذ إلى بحوث في التحويلات المالية؛ ومن جهود ترمي إلى تأمين حقوق المهاجرين إلى مكافحة الاتجار بالبشر. ويعمل فريق الهجرة العالمي على ضمان تنسيق أوثق ومزيد من الاتساق فيما بين أعضائه.

وسينجح هذا الحوار الرفيع المستوى إلى حد أنه سيكون الرائد في فترة النظر المتواصل والمتعمق في الهجرة الدولية والتنمية. ولطالما كانت سياسات الهجرة تقوم على أساس الشعور الحدسي أو النادرة والنفعية. لقد آن أوان الالتفات إلى البيّنة والدليل واستخدامهما لتوليد تفهم مشترك لكيف يمكن للهجرة الدولية أن ترفد الجميع بفوائدها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، صاحب السعادة السيد على الحشّاني.

السيد الحشاني (تونس) (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالفرنسية): وأخيرا ها نحن نجتمع اليوم في الجمعية العامة لنناقش، بروح التعاون، بندا من أشد البنود حساسية، بل من أشدها إلحاحا أيضا، على جدول أعمال المجتمع الدولي – هو: الهجرة الدولية والتنمية. والواقع أن المجتمع الدولي يتناول بجد هذه المسألة، وعلى الحوار الرفيع المستوى أن يمدّنا بالإجابات الملائمة. وسعدتُ برئاسة إحدى المناقشات الهامة التي أفضت إلى هذا الحوار الرفيع المستوى. وشاركتُ أيضا في ندوة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التي عقدت في تورين، كانت خلالها للسلطات الحكومية فرصة للتفاعل المثمر مع الخبراء بشأن مسائل الهجرة الدولية والتنمية.

إن هذه اللقاءات، وأيضا اجتماعات دولية أخرى، بما في ذلك المناقشات التفاعلية غير الرسمية التي أجريت في

الجمعية العامة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، سلطت الضوء على كثير من الفرص التي يمكن للهجرة الدولية أن تقدمها للمجتمعات المستقبلة لها ولبلدان الأصل وللمهاجرين أنفسهم. ولكنهم يوجِدون أيضا تحديات يجب أن تواجه على نحو ملح. ولِذلك فإن لهذا الحوار أهمية حاسمة؛ ونتيجة مداولاتنا سترشد إجراءاتنا مستقبلا لإدارة الهجرة ولضمان غلبة الآثار الإيجابية.

ولا أعتزم هنا أن أقدم قائمة شاملة بالمسائل التي أنا موقن من أنها ستناقَش خلال هذا الحوار، ولكن أود أن أؤكد على عدد من النقاط. النقطة الأولى هي أن الهجرة الدولية يمكنها، بينما تحدد الهدف سياسات مصاحبة لها، أن تعود بالنفع على التنمية في كل من بلدان الأصل والبلدان المستقبلة.

وفضلا عن ذلك، يمكن للحكومات والمجتمع الدولي أن تقوم بالكثير من أجل تعزيز الأثر الإيجابي للهجرة في التنمية وتقليل نتائجها السلبية إلى أقصى قدر. هناك كثير من الخيارات السياسية التي يمكن أن تساعد في ضمان أن تعود الهجرة بمزيد من النفع على جميع الأطراف المعنية: إرسال التحويلات المالية يمكن أن ييسَّر ويمكن أن تخفض رسوم التحويل عنها؛ يمكن النهوض بهجرة العودة، بخاصة بالنسبة إلى الذين اكتسبوا الخبرة وجمعوا وفورات في الخارج؛ وإمكانية تيسير سبل الوصول الموسع للمهاجرين وأسرهم إلى المؤسسات المالية.

هذه التدابير هامة على نحو خاص اليوم، نظرا إلى أننا نرى توسيعا في البرامج لتلبية الطلب المتنامي على العمالة في البلدان المستقبلة. تلك البرامج يمكن أن توجد تآزرا يعود بالنفع على المهاجرين وبلدان الأصل والبلدان المستقبلة. وفي نفس الوقت ينبغي التأكيد على أن برامج الهجرة المؤقتة لا يمكنها أن تحل جميع المشاكل التي يتعين على الهجرة أن تواجهها؛ من الضروري أن تكون صياغة هذه البرامج قائمة على أساس احترام حقوق المهاجرين.

وفيما يتعلق بهجرة الأشخاص ذوي الكفاءة العالية، من المهم التأكيد على أن هؤلاء المهاجرين يمكن أن يكتسبوا الخبرة والتجربة في الخارج، أو أن يكملوا مهاراتهم الحالية لإثراء رأس المال البشري لبلدانهم الأصلية حينما يعودون إليها. وحتى لو بقي هؤلاء المهاجرون في البلد المضيف، يمكنهم أن يقدموا موارد قيمة لبلدانهم الأصلية بوصفهم مستثمرين أو بوصفهم ممتلكين لمعرفة جديدة. بيد أن مساهماتهم قد تتعرض للخطر الجسيم إذا أرغموا على قبول القيام بأعمال لا تناسب مهاراتهم. بالنسبة إلى بعض البلدان، بخاصة في قطاعات أساسية من قبيل الرعاية الصحية والتعليم، فإن هجرة ذوي الكفاءات العالية يمكن أن تعيق التنمية. ومن الواضح أن جمع رأس المال البشري، في عالم يتسم بالحراك الكبير للعمال المؤهلين، يجب أن يُقر بأنه تحد دولي وبأنه لم يعدْ تحديا وطنيا على نحو حصري. من هنا لا شك في أن التعاون الدولي ضروري لتناول ذلك.

والتعاون أيضا ضروري للقيام على نحو فعال بمكافحة الاتجار غير القانوني بالأشخاص ولمنع أشد الناس ضعفا، على نحو خاص النساء والأطفال، من الوقوع ضحية لهذه الجريمة. تقع علينا نحن جميعا مسؤولية مكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص واستغلالهم. وكما يشير تقرير الأمين العام، لا يمكن للهجرة الدولية أن تعود بالنفع إلا إذا احترمت حقوق المهاجرين، وإذا أيدت البلدان المضيفة التكيف المتبادل للمهاجرين وللبلدان المستقبلة.

من المهم التأكيد على أن تدابير سياسية كثيرة لتفادي أو تخفيض الأثر السلبي للهجرة لا يمكن أن تكون ناجحة دون التعاون الحقيقي فيما بين الحكومات المعنية. وحتى إذا لم يكن ذلك التعاون ضروريا فإن لتشاطر العبر

المستقاة من هذه التجربة ولتبادل المعلومات أهمية خاصة. بعبارة أخرى، إن الشروع في الحوار والمشاورات على المستوى الدولي يمكنهما أن يسهما إسهاما كبيرا في الإدارة الأفضل للهجرة. وبالتالي، فإن توصية الأمين العام بإيجاد عملية استشارية عالمية بشأن الهجرة الدولية والتنمية، حيث يمكن للدول الأعضاء أن تتبادل المعلومات، وتحدد هوية الممارسات المثلى، وتقيم الشراكات، تستحق اهتمامنا.

لقد أسهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العمل التمهيدي لهذا الحوار الرفيع المستوى عن طريق لجانه الفنية: لجنة وضع المرأة، ولجنة التنمية الاجتماعية، وعلى نحو خاص لجنة السكان والتنمية. وموجزا رئيس لجنة التنمية الاجتماعية بشأن ''الهجرة الدولية والمهاجرين الدوليين من منظور اجتماعي'' ورئيس لجنة وضع المرأة بشأن ''الأبعاد الجنسانية للهجرة الدولية''، وأيضا تقرير لجنة السكان والتنمية (E/2006/25) الذي يتضمن قرارا رئيسيا بشأن الهجرة الدولية والتنمية، أحالها كلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة بوصفها وثائق أساسية لهذا الحوار الرفيع المستوى.

أنا وطيد الأمل في أن يساعد هذا الحوار على صياغة منظورات جديدة بشأن مسألة كيفية تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة الدولية. يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستند إليها في قيامه بمهمة سياسات التنسيق، وأيضا لدى قيامه بالمهام الجديدة التي أسندها إليه مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥ عن طريق استعراضات سنوية على المستوى الوزاري من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وعن طريق منتدى التعاون الإنمائي فيما يتعلق بالحوار الجاري بشأن التعاون الإنمائي.

وأنا على اقتناع بأن نتيجة مداولات الجمعية العامة ستؤدي دورا حاسما في منجزات المجتمع الدولي، وبأن متابعة هذا الحوار الرفيع المستوى ستجعل من الممكن وضع إطار أفضل لإدارة الهجرة الدولية والتنمية. ولذلك، اتمنى للجمعية العامة كل النجاح في مناقشاتها.

الرئيسة: (تكلمت بالعربية) أعطي الكلمة لممثل الجزائر في نقطة نظام.

السيد مسهل (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): آسف على طلبي أخذ الكلمة في هذه المرحلة من عملنا. في وقت لاحق ستكون لي فرصة، السيدة الرئيسة، لأن أهنئكم على انتخابكم ولأن أهنئ الأمين العام على اتخاذكم مبادرة الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

أود أن أسأل الأمانة العامة القيام بتوضيح. كما يعرف الأعضاء، اتخذ الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الذي عقد مؤخرا في بانجول موقفا أفريقيا موحدا بشأن الهجرة، وأيضا خطة للعمل. هاتان وثيقتان رئيسيتان للاتحاد الأفريقي تسلطان الضوء أول مرة على رؤية أفريقية مشتركة لهذه المسألة ولظاهرة الهجرة. أفهم أن هاتين الوثيقتين قد أحيلتا إلى الأمانة العامة. نود تعميم هاتين الوثيقتين بوصفهما مساهمتين في هذا الحوار. إذا تم القيام فعلا بذلك فذلك خبر طيب؛ وإلا، فإنني أطلب أن يجري القيام بذلك. أعتقد أن الموقف الأفريقي الموحد مبعث اهتمام كبير. إنه سيعطي قيمة مضافة لعملنا، لقارة متأثرة إلى درجة غير عادية بهذه الظاهرة. وفي نفس الوقت نريد أن نكون أصحاب مصلحة في التوصل إلى حل شامل لهذه المشكلة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة للاستجابة.

السيد تشين (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالمسألة التي أثارها ممثل الجزائر سننظر نحن في الأمانة العامة في المسألة فورا. ويمكنني أن أطمئنه أننا سنتخذ تدابير سريعة وفورية استجابة لطلبه – إذا لم تكن تدابير قد اتخذت فعلا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أقرت الجمعية العامة، بقرارها ٢٢٧/٦٠ المتخذ في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، المسائل التنظيمية التالية للحوار الرفيع المستوى. يتألف الحوار الذي سيستغرق يومين، من أربع جلسات عامة وأربعة اجتماعات موائد مستديرة تفاعلية.

وستتولى رئاسة المائدة المستديرة ١ معالي السيدة تريا فلاتوف، وزيرة العمل في فنلندا. ورئاسة المائدة المستديرة ٢ سيتولاها معالي السيد فرانسيسكو لاينيز ريفاس، وزير خارجية السلفادور. ورئاسة المائدة المستديرة ٣ سيتولاها معالي السيد كستريوت سلكا، نائب وزير العمل والرفاه وتساوي الفرص في ألبانيا. أما المائدة المستديرة ٤ فسيتولى رئاستها معالي السيد جان – فرانسوا أندونغو، الوزير المنتدب إلى وزارة الدولة والى وزارة الخارجية والتعاون والفرنكوفونية والتكامل الاقليمي في غابون. ويمكن للأعضاء الرجوع إلى اليومية لمعرفة مزيد من التفاصيل اللوجستية.

أما موجزات المداولات التي ستجري في جلسات الموائد المستديرة الأربع فسيعرضها شفويا رؤساؤها في الجلسة العامة الختامية للحوار الرفيع المستوى. وقد صدرت مذكرة من الأمين العام عن العمل التنظيمي للحوار الرفيع المستوى في الوثيقة A/60/864.

إضافة إلى ذلك، أود أن أسترعي الانتباه إلى مسائل تنظيمية أخرى متعلقة بطريقة سير الجلسات.

أبدأ أولا بطول مدة البيانات. بغية تمكين كل المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة من التكلم، أحث المتكلمين على قصر بياناتهم على أربع دقائق، على أن يكون مفهوما أن هذا لا يمنع الوفود من توزيع نصوص أطول وأكثر استفاضة. وأهيب بالمتكلمين أن يتعاونوا في هذا الصدد. وفي ضوء الإطار الزمني ذاك، أهيب بالمتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة عادية ليتسنى للمترجمين الشفويين ترجمة نصوصهم بصورة ملائمة. ولمساعدة المتكلمين في التصرف بوقتهم تم نصب نظام ضوئي على المنبر يعمل حسبما يلي. سيكون للمتكلم ضوء أخضر عند بدء بيانه؛ وضوء أصفر قبل انتهاء الأربع دقائق بـ ٣٠ ثانية؛ وضوء أحمر عند تجاوز مدة الأربع دقائق المحددة.

فضلا عن ذلك، ولتفادي التسبب بضوضاء تربك المتكلم، أود أن ألتمس من المشاركين التعاون بالمكوث في مقاعدهم بعد انتهاء المتكلم من الإدلاء ببيانه. وفي ذلك الصدد، أود أن أرجو من المتكلمين بعد الإدلاء ببياناتهم، أن يخرجوا من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الكائنة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ديجوب دفونغي دي إندنغ، نائب رئيس جمهورية غابون.

السيد ديجوب دفونغي دي إندنغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): منظمتنا المشتركة – نصير السلام والكرامة البشرية الذي لا يكل – تستحق منا ثناء بالغا على القرار بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى المكرس للهجرة الدولية والتنمية. ومن دواعي سروري البالغ أن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على النوعية الممتازة للتقرير الذي قدمه لنا (A/60/871)، والذي يتصدى، بوضوح وشجاعة، للتحديات التي نواجهها جميعا، ويقترح تدابير للتعامل معها.

إنه لشرف لي أن أُمثّل هنا صاحب الفخامة الحاج عمر بونغو أُندمبا، رئيس جمهورية غابون، الذي يؤكد من جديد التزام غابون بمثل الأمم المتحدة. وهذه فرصة سانحة لي لأشاطر الجمعية تجربة غابون في مجال الهجرة.

مساندة الأمم المتحدة لهذا الحوار تبين الأهمية الحاسمة للمناقشة الرفيعة المستوى الجارية اليوم. والأمر متروك لنا جميعا أن نصمم، معا، استراتيجيات مشتركة حقيقية تعود

بالفائدة على بلداننا كلها، سواء كانت بلدان الأصل أو العبور أو المقصد.

غالبا ما تتسبب في الهجرة أحداث خاصة، مثل فترات من الركود الاقتصادي أو التوسع أو حالات الصراع. وفي ضوء العولمة السائدة اليوم، يظل ثلث سكان العالم متأثرا بالقلاقل والفقر. لذلك نؤمن بأنه إذا ما أريد للبلدان أن توفر بطريقة مستدامة حياة كريمة لأولئك الذين بخلاف ذلك سيصبحون مهاجرين غير شرعيين، فإن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يركز أنشطته الإنمائية على أجزاء معينة من العالم. ونحن جميعا نتذكر الصور الصارخة للأفارقة الشباب وهم يقفزون فوق الحواجز في سبتة ومليلة، وصورا أحدث لأولئك الذين غرقت سفينتهم في جزر الكناري وما تعرضوا له من مخاطر.

الحل النهائي للمشكلة لا يمكن العثور عليه إلا في التنمية وفي توفير الحد الأدنى من الرفاه لأولئك الأشخاص من البلدان الفقيرة الذين يطمحون في مستقبل أفضل، خاصة الأفارقة الشباب.

وعلاوة على العوامل الاقتصادية والاجتماعية، غالبا ما تؤدي الصراعات والحروب الطويلة في مناطق كثيرة إلى هجرة تخرج عن نطاق السيطرة. وغابون، بسبب قلة عدد سكانها، وإمكانياتها الاقتصادية الكامنة، واستقرارها السياسي والاجتماعي، ظلت على مر السنين، بخلاف كثير من البلدان النامية، بلدا يقصده المهاجرون الساعون إلى الحد الأدنى من الرفاه أو إلى ملجأ آمن يعمه السلام.

تدفقات المهاجرين بدأت تصبح بصورة متزايدة سببا للقلق بالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو، وبالتالي من السهل تصور المشاكل التي تتسبب فيها لبلد نام مثل غابون. وتلك المشاكل تتعلق بقدرتنا على استضافة وإدماج المهاجرين، في ضوء كون ٣٠ في المائة من سكاننا أصولهم أجنبية؛ وتتعلق بالأمن، في ضوء أن ما يقرب من ٥٥ في المائة من السكان المحتجزين في السجون في غابون غالبا ما يكونون مهاجرين غير شرعيين؛ وتتعلق بالخلل الاقتصادي، في ضوء نمو قطاع كبير غير رسمي وتدفقات كبيرة لرأس المال إلى الخارج.

وبصورة أعم، يبدو أن المناقشات الجارية اليوم تعرّف فئتين من البلدان في سياق الهجرة الدولية: بلدان المنشأ أو العبور – عادة ما تكون أفقر البلدان أو أقل البلدان نموا؛ وبلدان المقصد، وهي بصورة عامة غنية أو بلدان متقدمة النمو.

لذلك من المهم بالنسبة إلى المجتمع الدولي، في بحثه عن الحلول ووضعه خطط عمل للتنفيذ تساعدنا على تنظيم الهجرة تنظيما أفضل، أن يعير اهتماما خاصا للخصائص المميزة لبلدان مثل غابون يتعين عليها أن تواجه تحديات التنمية المستدامة وجملة المشاكل الناجمة عن الهجرة الخارجة عن نطاق السيطرة.

وفيما يتعلق بالموضوع الأعم لهذه المناقشة، أود أن أشير إلى نوع فريد من الهجرة يبدو أنه لم يؤخذ في الحسبان أثناء المناقشات التي سبقت هذا الحوار الرفيع المستوى. إن بلدي، غابون، ظل فترة طويلة ضحية تعريف شائع بين شريحة من الرأي العام الدولي بأنه – وهذا خطأ بالتأكيد – بلد مضيف ضالع في الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الاقتصادي.

ويهمني أن أؤكد أن غابون غير مسؤولة عن تزايد المتاجرة بالأطفال في هذا الجزء من أفريقيا. ولإزالة كل التباس بشأن هذا النمط المقولب، وفي سبيل مكافحة فعالة لهذه الآفة، نظمت غابون اجتماعين استشاريين دون إقليميين رئيسيين، عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٢، شارك فيهما ١٧ بلدا من غربي أفريقيا ومن وسط أفريقيا. وقد رفدت المناقشات

والنتائج التي حققها المشاركون بإسهامها الحاسم الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الآفة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم عمليات لإثارة الوعي الوطني بهذه الممارسة، التي لا تليق بالمجتمعات الحديثة، بمساعدة المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعض البعثات الدبلوماسية لبلدان صديقة.

وتؤمن حكومة غابون بأنه يجب على المجتمع الدولي والبلدان الصديقة أن يزيدا تدخلهما لمكافحة هذه الآفة بصورة فعالة، وهي تقتضي ردا دوليا.

وبالإضافة إلى المشاركة في التضامن والمسؤولية في صفوف البلدان ومختلف مناطق العالم، فإنما نحتاج إلى البحث عن حلول طويلة الأجل لمشكلة الهجرة داخل بلدان المنشأ. ولكن لا بد لنا من أن نفعل ذلك أيضا على المستوى الدولي، مثلا بتدخل أكبر من المنظمة الدولية للهجرة في ضبط حركات الهجرة، لجعلها مفيدة لبلدان المنشأ وبلدان الاستقبال على حد سواء.

هذه هي بعض الأفكار الأولية التي أرادت غابون، بلدي، اطلاعكم عليها في هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية.

السيدة مابيسا – أنكاكولا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): سيدتي، اسمحي لي بادئ ذي بدء أن أهنئك على انتخابك رئيسة لدورة الجمعية العامة الحادية والستين. والحق أنه يسرني أن أراك تديرين سير الأعمال، وأود أن أعرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن التزامنا ودعمنا للعمل البناء الذي نقوم به معك أثناء رئاستك.

في عام ٢٠٠٣، اتخذت الجمعية العامة قرارا بتخصيص حوار رفيع المستوى للهجرة الدولية والتنمية والتركيز على ما للهجرة الدولية والتنمية من جوانب متعددة الأبعاد بغرض تحديد السبل والوسائل التي تؤول إلى تحقيق الحد الأقصى من فوائد التنمية والحد الأدنى من آثارها السلبية. وقد عُقدت عدة اجتماعات في كل أنحاء العالم تحضيرا لهذا الاجتماع الهام. وأكدنا نحن مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذه الاجتماعات الاستشارية، أهمية هذا الحوار المتواصل في نطاق الأمم المتحدة كجزء من جهود المجتمع الدولي لترويج نهج متوازن، شامل لتناول موضوع الهجرة الدولية والتنمية. وسلّطنا الضوء بصورة خاصة على ضرورة إقامة شراكات وتوفير العمل المنسق اللازم لتطوير قدرات الدول النامية على مواجهة هذه التحديات. ونحن نؤمن بأن إجراء هذا الحوار في إطار الأمم المتحدة سيساعد على الإسهام في تعزيز المنظومة المتعددة الأطراف.

وفي عام ٢٠٠٥، أقر كذلك مؤتمر قمة الجمعية العامة الذي عقد في نيويورك بما بين الهجرة الدولية والتنمية من علاقة هامة، وبضرورة التصدي للتحديات والفرص التي توفرها الهجرة لبلدان المنشأ والبلدان المقصد وبلدان العبور، مع الاعتراف بأن الهجرة الدولية تنطوي في آن معا على مزايا ومساوئ. وكان ثمة إقرار بأن العولمة أبرزت أوجه عدم التكافؤ داخل الدول وما بينها. ولذلك، يتعين علينا، بغية النجاح في مواجهة التحديات التي تثيرها الهجرة، أن نبرز مجددا ضرورة أن تصبح العولمة قوة إيجابية للجميع، وأن تتوزع فرصها وفوائدها بالتساوي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

وتُبرز آثار الهجرة الدولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يوجد بين التخلف والفقر والتهميش الاجتماعي والهجرة من علاقة معقدة. وفي مواصلتنا لجهودنا المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن نكثف تركيزنا على تناول الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والمعونات الخارجية وتخفيف عبء الديون، بما يعكس اتجاه التخلف والفقر وهجرة ذوي المهارات. وتحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية أمر محوري للقضاء على الفقر والبطالة، ووضع البلدان النامية على طريق التنمية المستدامة، مع الحد من الهجرة القسرية وغير النظامية، مما يسهل التخلي عن الهجرة كخيار.

وعلينا أيضا أن نؤمّن الحكم الصالح على كل المستويات وننفذ التزامنا بالشفافية الدولية في أنظمة مالية ونقدية وتجارية تكون منفتحة ومنصفة، وقائمة على أساس القواعد، يمكن التكهن بها ولا تمييز فيها.

وينبغي أن يكون موقع المهاجرين في صميم المناقشة حول الهجرة. وحماية ما للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم من حقوق الإنسان، على النحو المبيّن في اتفاقيات الأمم المتحدة، فضلا عن اتفاقيات منظمة العمل الدولية، هي مكوّن أساسي من مكونات إدارة للهجرة تكون شاملة ومتوازنة. ويجب ألا يمس تسهيل الهجرة وتنفيذها بحقوق المهاجرين وكرامتهم. وينبغي أن يتم بموجب القوانين الوطنية والدولية تجريم استغلال المهاجرين بسبل، كالمتاجرة بهم وتهريبهم. وأن أمراضا اجتماعية، كالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وغيرها من أشكال التعصب المتصلة بذلك، فضلا عن المعاملة اللا إنسانية التي تحط بالكرامة، تؤثر تأثيرا سلبيا في التنمية وينبغي القضاء عليها. وينبغي إيلاء الاعتبار اللازم للهجرة القسرية وآثارها الاقتصادية في البلدان المضيفة. ويشمل ذلك أوضاع المهاجرين والنازحين الناجمة عن الاحتلال الأجنبي والعدوان المسلح.

عندما نتناقش حول الهجرة، ينبغي أن نقر بالإسهامات البالغة الأهمية التي يقدمها المهاجرون لتنمية بلدان المقصد. وينبغي أيضا أن نواصل إقرارنا بالتأنيث المتزايد للهجرة الدولية، مما يقتضي أن نتفهم ظروف المهاجرات وخبراتهن، لأن هناك اتجاها إلى حرمانهن في تجربة الهجرة. ولذلك، يجب أن نعتمد تدابير الحد من تعرض المهاجرات للخطر واستغلالهن وإساءة معاملتهن. وينبغي أيضا أن نُقر سياسات الهجرة تمكّن المهاجرين. ولهذه السياسات أن تمكن المهاجرين من الاستفادة في برامج تنظيم الأعمال بفضل التمويل الضئيل وأن نعزز، في آن معا، دورهم في بلدان الشتات.

ولا شك في أن مسألة التحويلات المالية في سياق الهجرة والتنمية ستحظى بمزيد من المناقشة في غضون اليومين المقبلين. ولكن، يبقى من الأهمية بمكان أن نُبرز ضرورة أن نتناول وأن نهيئ ظروفا أنسب لنقل التحويلات المالية بصورة أسرع وآمن. ويجب ألا تُعتبر التحويلات بديلا من الاستثمار والتجارة والمعونات الخارجية وتخفيف عبء الديون. ولا تزال هناك حاجة إلى مزيد من النظر التحليلي في كيفية تأثير هجرة ذوي الاختصاصات الرفيعة المستوى وحاملي شهادات التعليم المتقدمة في ما تبذله البلدان النامية من جهود إنمائية.

ولا بد من نهج شامل ومتوازن لتناول تنفيذ سياسات الهجرة وإسداء الخدمات. ويجب أن يحدد تحديدا واضحا كل من أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلية، فيما يتصل برسم سياسات الهجرة وتخطيط إدارتها والتنمية. وينبغي تعزيز القدرات على رسم سياسات الهجرة وإدارة الهجرة، كما ينبغي السعي إلى الاتساق داخل الدول وفيما بينها، وكذلك في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الهجرة. والتعاون بين الجهات الفاعلة من دول وغير دول وما بين الدول ذو أهمية حاسمة لتحقيق التأثير الإنمائي الأمثل للهجرة. وأدوار الجهات الفاعلة، كالحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية في الصلة بين الهجرة والتنمية، يجب تفهمها وتعزيزها.

ولا يمكننا أن ننهي هذه المناقشة بدون التركيز على العلاقات الوثيقة والمركبة بين الهجرة والأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل في حياة المهاجرين. وتأثير تلك الأمراض على صحة المهاجرين لا يهدد حياتهم فحسب، بل يؤثر على جهودنا في التصدي للفقر والتخلف الإنمائي.

وفي الختام، من الواضح أن هذا الحوار الذي نشترك به لا يمكن أن يكون الكلمة الأخيرة حول تحديات الهجرة الدولية والتنمية. فنحن بحاجة إلى مواصلة هذا الحوار في سياق متعدد الأطراف، لأنه أهم من ألاّ يجرى في إطار الأمم المتحدة.

السيدة الرئيسة، إننا نتطلع إلى تقديمكم في نهاية هذا الحوار موجزا بالقضايا التي طرحت.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة تاريا فيلاتوف، وزيرة العمل الفنلندية.

السيدة فيلاتوف (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إن العولمة والتغيرات الديمغرافية الهامة تعني أننا نواجه مرحلة جديدة من التنقل على الصعيد العالمي. وقد أصبحت الحاجة إلى الحوار والتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية بشأن الهجرة والتنمية ماسة الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي سياق هذا الحوار، نحتاج إلى تحسين اتساق السياسات الخاصة بهاتين المسألتين وإلى الإسهام في تطوير نُهج كلية وردود متعددة القطاعات فيما يتعلق بالهجرة الدولية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بعقد الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية كخطوة تتخذ في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره الصادق للأمين العام، السيد كوفي عنان، على مساهمته في إدراج مسألة الهجرة في جدول الأعمال العالمي. ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا راسخا بأن الحوار الرفيع المستوى يمكن أن يوفر مساهمة هامة لمساعدة البلدان والمنظمات المشاركة في جعل الهجرة تقدم خدمة أفضل للتنمية، وهو مستعد أن يؤدي دوره لتحقيق ذلك. وفي إطار الإعداد للحوار، عقد الاتحاد الأوروبي مناقشات مكثفة، واعتمد موقفا يتصل بالعديد من الجوانب التي سنتطرق إليها فيما بعد. وقد عرض هذا الموقف على جميع الوفود.

والاتحاد الأوروبي على قناعة بأن الهجرة، عندما تكون إدارتها فعالة، يمكنها أن تدر فوائد جمة على البلدان الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء، بالإضافة إلى المهاجرين أنفسهم. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن الجوانب المتصلة بالهجرة الدولية يجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية، وينبغي التسليم بقضايا التنمية كعناصر هامة في سياسات الهجرة. ويمكن للهجرة أن تسهم بشكل أفضل في التنمية من خلال صياغة وتنفيذ سياسات هجرة شاملة من جانب البلدان الأصلية، وبلدان العبور والمقصد. ويمكن لمثل هذه السياسات أن تعزز التأثير الإيجابي وأن تقلل من النتائج السلبية للهجرة.

إن الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما قويا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي النظر بشكل أعمق في كيفية إدماج سياسات الهجرة في استراتيجيات الحد من الفقر

وخطط التنمية الوطنية للبلدان الشريكة، وكيفية دعم المانحين للشركاء في هذا المجال.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن هناك حاجة عاجلة لتعزيز الاتساق في السياسات بين مختلف مجالات السياسات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ولا يمكن التصدي للهجرة الدولية في معزل عن القضايا الأخرى، لأن مسائل الهجرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بجملة من مسائل السياسات الأخرى، كالتجارة والاقتصاد، والعمالة، والبيئة، والصحة والأمن. ولا بد أن نشير هنا إلى أن القرارات المتعلقة بالسياسات الدولية بشأن الهجرة لا ينبغي أن تقوم على أساس الجوانب الاقتصادية وحدها، بل يجب أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية للمسألة.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر دائما بأن المهاجرين أنفسهم، رجالا ونساء، هم الذين يقدمون إسهامات إيجابية لبلدانهم الأصلية ولبلدان المقصد على حد سواء. ولا بد من تسهيل هذا الدور الذي تؤديه مجموعات المهاجرين.

إن احترام حقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين أمر أساسي. والصكوك التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال واضحة ولا لبس فيها. وتحتاج سياسات عمل المهاجرين إلى الدعم من خلال تدابير الإدماج، بما فيها المساواة في المعاملة ومنع التمييز بكل أشكاله – فيما يتصل بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية أيضا — من أجل منع الممارسات المسيئة وتشجيع توفير العمل الكريم والمنتج لجميع المهاجرين. والهجرة المؤقتة ظاهرة يتعاظم دورها باطراد نظرا للتغيرات السريعة التي تشهدها أسواق العمل.

وإدماج المفهوم الجنساني في سياسات الهجرة والتنمية وتمكين النساء والفتيات يتسم بأهمية خاصة، وينطبق ذلك أيضا على توجيه اهتمام خاص للشباب. وإن إسهام المرأة المهاجرة في الاقتصاد والرفاهية الاجتماعية، بالإضافة إلى المخاطر التي تواجهها، لا بد من التسليم بها والتصدي لها بشكل ملائم.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بالحماية الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال. ولا بد من توجيه اهتمام خاص لهم، لأنهم قد يتعرضون إلى تحديات ومخاطر لا سيما بسبب الجنس أو العمر. والاتحاد الأوروبي ملتزم أيضا باتخاذ إجراءات صارمة لحماية المهاجرين من أعمال العنف، والتمييز، والاتجار، والاستغلال وسوء المعاملة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية التنفيذ والتطبيق بدون تمييز لصكوك حقوق الإنسان الأساسية الستة.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم البرامج التي توفر المزيد من المعلومات عن مخاطر الهجرة غير القانونية وعن فرص الهجرة القانونية.

وهناك ضرورة لبناء قدرات كافية في البلدان الأصلية وبلدان العبور لوضع وتنفيذ سياسات هجرة قادرة على الإسهام في التنمية، كجزء من استراتيجياتها الوطنية للتنمية. ومن الضروري إيلاء الاهتمام لاحتياجات البلدان الأصلية وبلدان العبور إزاء تدفقات المهاجرين.

إن ما سمي بالهجرة الدائرية، كأحد جوانب الإدارة الفعالة لسياسات الهجرة، يمكنه أن يؤدي دورا مفيدا في تعزيز نقل المهارات والمعرفة إلى البلدان النامية. ومن شأنها أن تزيد الموارد من تبادل الدراية والتكنولوجيا والمعرفة المؤسسية. وينبغي تشجيع إيجاد السبل والوسائل لتسهيل الهجرة الدائرية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى إدماج أجوبة السياسات على مسألة ”هجرة الأدمغة“ في

استراتيجيات التنمية والهجرة وتكييفها وفقا للاحتياجات والتحديات المحددة التي يواجهها كل بلد من البلدان المتأثرة.

إن تحسين التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تتعامل مع الهجرة أمر أساسي. وفي ذلك الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاستخدام الأفضل للمؤسسات والعمليات القائمة للأمم المتحدة، ويؤكد على ضرورة أن يضطلع فريق الهجرة العالمي بعمل يتصف بالكفاءة.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن من شأن المنتدى العالمي المقترح عن الهجرة والتنمية أن يضيف قيمة، شريطة أن يكون غير رسمي وطوعيا وغير ملزم ومدفوعا بالدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة وبالمشاركين. كما ينبغي أن يكون المنتدى تشاوريا وألا يسفر عن نتائج متفاوض عليها. وعلى المنتدى أن يركز عمله على الشؤون ذات الأولوية وعلى المسائل التي لديها إمكانية إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالتنمية، مع مراعاة التجارب والممارسات الجيدة. وينبغي أن ينسق عمل المنتدى تنسيقا وثيقا مع عمل فريق الهجرة العالمي.

والحوار سيبدأ عملية تؤدي إلى تعزيز استجابات فعالة وطويلة الأجل لتحديات وفرص الهجرة والتنمية. والاتحاد الأوروبي على استعداد للاضطلاع بدور فعال في أعمال الحوار وموائده المستديرة ومتابعته.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد طونيو بورغ، نائب رئيس الوزراء ووزير العدل في مالطة.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المتكلم السابق ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتمثل الهجرة احد التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي تؤثر على البلدان التي يهاجر منها المهاجرون، والبلدان التي يهاجرون إليها وتؤثر، بطبيعة الحال، على المهاجرين أنفسهم.

ونحن نهنئ الممثل الخاص للامين العام، السيد بيتر ساذرلاند، على نوعية وشمولية التقرير عن الهجرة الدولية والتنمية (A/60/871). ويبرز التقرير بصورة جلية الصلات الواضحة القائمة بين الهجرة والتنمية، فضلا عن فرص التنمية المشتركة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء.

ومالطة نفسها واجهت فرص التنمية وتحدياتها في العقود الوسطى من القرن الماضي. واستفادت مالطة بصورة مباشرة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن تلك الهجرة، ليس في تخفيف عبء البطالة في مالطة فحسب، بل أيضا من تدفق مبالغ الأموال التي أرسلت إلى مالطة. ونتيجة لهذين العقدين أو الثلاثة عقود في الهجرة، فإن المهاجرين المالطيين يوجدون الآن في مناطق بعيدة مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأماكن أخرى، ويسهمون بشكل ايجابي – ثقافيا واجتماعيا – في حياة البلد الذي تبناهم.

ولكن مالطة اليوم مجابهة بظاهرة جديدة وفي كثير من الأحيان مفجعة تتمثل في الهجرة غير القانونية. أقول مفجعة لأن هناك مأساة إنسانية تتجلى في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، مع فقدان مئات المهاجرين وضحايا مهربي البشر لأرواحهم في محاولتهم العبور إلى أوروبا، على عتبة أوروبا ذاتها.

وبالتالي فان التقرير المعروض علينا يؤكد عن حق على أن الهجرة ينبغي أن تحصل بطريقة آمنة وقانونية ومنصفة. ولكن التقرير لا يكرس سوى قسم محدود للمسألة العاجلة للهجرة غير القانونية. وبالنسبة لمالطة – وهي أحد أكثر البلدان المأهولة بعدد كبير من السكان في العالم، التي

تقع في أقصى رأس في جنوب أوروبا على مفترق طرق الهجرة من أفريقيا عبر وسط البحر الأبيض المتوسط – وأجرؤ على القول، إلى بلدان أخرى في أوروبا، فإن الهجرة غير القانونية تمثل أيضا مشاكل اقتصادية – اجتماعية ذات أخطر بعد. وهي مشكلة يحدونا أمل صادق في أن يتصدى لها الفريق الرفيع المستوى.

ونود أن نشهد الفريق الرفيع المستوى وهو يلزم نفسه باتخاذ نهج كلي إزاء الهجرة غير القانونية. وهناك خمسة عناصر منفصلة للمشكلة. ويمكن تحديد تلك العناصر بشكل عام بأنها: أولا، ضرورة اتخاذ تدابير شاملة لعودة المهاجرين غير القانونيين إلى بلدان منشئهم وإعادة قبولهم وإعادة إدماجهم؛ ثانيا، الحاجة إلى إجراء تحسينات في كفاءة وفعالية إدارة الحدود في بلدان المنشأ وبلدان العبور؛ ثالثا، وفيما يتصل بالعنصر الثاني، القضاء على تهريب البشر والاتجار غير المشروع بالبشر – وهو موضوع يشير إليه التقرير إشارة بليغة للغاية؛ رابعا، ضرورة إجراء بلدان العبور لتحسينات على إدارة المهاجرين غير القانونيين؛ وخامسا، تحسين إدارة المهاجرين في بلدان المقصد إذا اتضح أن لديهم سببا حقيقيا للهجرة وترغب بلدان المقصد في استقبالهم.

وأتقدم بعدد من الإجراءات المحددة للنظر فيها. ويلزم إجراء حوار مستمر وبناء بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد لتعزيز التعاون ولتحديد الحلول المشتركة. وينبغي تشجيع التخصيص السخي للمعونة الإنمائية – وليس المعونة الإنسانية – من اجل القضاء على الفقر في بلدان المنشأ؛ ولا نرى سببا لعدم ربط هذه المعونة الإنمائية بعمليات العودة وإعادة القبول بوصفها حافزا للتعاون الأوثق.

وبالنسبة للحاجة إلى القضاء على تهريب البشر والاتجار غير المشروع بهم، لا بد أن نجد سبلا لإقامة تعاون أوثق بين بلدان المقصد وبلدان العبور وبلدان المنشأ بغية القضاء على تلك العمليات غير الإنسانية.

ويجب أن نعمل على تحسين إدماج المهاجرين في بلدان المقصد من خلال اتخاذ نهج طويل الأجل ومستدام – وأشدد على مستدام – لإدارة الهجرة، وأيضا من خلال إقامة حوار منتظم بشأن مسائل الهجرة على مستوى إقليمي وعالمي بين بلدان المقصد والمنشأ والعبور الأكثر تأثرا.

ختاما، لئن كانت مالطة تلتزم التزاما تاما بالمفهوم المحوري للتقرير – بوجود علاقة مباشرة بين الهجرة القانونية والتنمية، خاصة من حيث تأثيرها على تخفيض الفقر – فإننا مقتنعون كلية بأن الهجرة غير القانونية يجب، بالمقابل، أن توضع لها ضوابط ملائمة. وأرجو أن يتفق الأعضاء على أن تلك المهمة يجب أن ينصب عليها عمل الفريق الرفيع المستوى وأن يتابعها بحيوية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحبة المعالي السيدة بريّا منكشاند، وزيرة الخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي في غيانا.

السيدة منكشاند (غيانا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان مجموعة ريو.

الهجرة، بجوانبها المتعددة الأبعاد، تشمل مسائل تتجاوز نطاق السياسة الإنمائية. وفي ذلك السياق يضفي اجتماعنا هذا بصورة خاصة على مناقشة شتى جوانب الهجرة الدولية مضمونا للتسليم بارتباطها بالتنمية وتأثيرها على التنمية في آن واحد، وبالحاجة إلى أن ينظر المجتمع الدولي فيها على نحو تام.

لذلك يسر مجموعة ريو أيما سرور أن يعقد، بعد أكثر من عقد من التخطيط، حدث الأمم المتحدة الرفيع المستوى هذا، الأول من نوعه، المكرس بكامله للهجرة والتنمية. ونشكر الأمين العام بإخلاص على تقريره (A/60/871)، الذي يسر مداولاتنا بطرق هامة. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للوكالات والعناصر الفاعلة الأخرى،

بما في ذلك المجتمع المدني، على يقظتها ومساهماتها أثناء العملية التحضيرية، التي أَثْرَت حوارنا أيضا.

واقع العولمة أدى إلى تكثيف صلات الهجرة الدولية وآثارها، مما جعل فوائدها المحتملة أكثر أهمية والتحديات التي تنطوي عليها أكثر إلحاحا. فكل البلدان، سواء كانت بلدان الأصل أو العبور أو المقصد، تتأثر بدرجة أو بأخرى، فإما تمنى بالخسارة أو تجني الربح من حيث اليد العاملة الماهرة وتنقل العمال الموسميين بحسب المطالب الاقتصادية وتدفق التحويلات المالية وبعث الحيوية في الثقافات عن طريق التفاعل الكبير بين مختلف الشعوب وبث أفكار ومنظورات وطاقات جديدة ونقل المعرفة والتكنولوجيا وانتشار التهديدات الأمنية والشواغل العابرة للحدود والاتجار بالبشر المولودين في مجتمعات في طور الانتقال واستغلال المهاجرين والتمييز ضد بعض منهم والأفضليات التعليمية المعولمة والتبادلات الرياضية وتأثير الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية على مختلف المجتمعات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فنافيسر (ليختنشتاين).

لا ريب أن الأثر العميق للهجرة الدولية على التنمية سيظل موضع نقاش. ولكن آثار الهجرة في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن تجاهلها. والعنصر الجوهري لحوارنا يتعزز بإيمان مجموعتنا بأن الهجرة الدولية تتمخض عن مساهمة قوية في التنمية في ظل تعاون مهيكل أفضل على جميع المستويات.

والمسائل المتصلة بالهجرة الدولية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى مجتمعات أمريكا اللاتينية والكاريبي. فقد جُنيت فوائد كثيرة من القدرة المتزايدة على التنقل لدى شعوبنا. وقد تمكن كثير من مواطنينا من تحسين حياتهم ومعيشتهم. وبدأت نسب عالية من الناس تتمتع بالمزايا المترتبة على تدفق التحويلات النقدية. ومن ناحية أخرى، لم تنجُ بلداننا أيضا من الآثار السلبية: فالوطأة الشديدة لنزوح الأدمغة وترسخ انعدام المساواة الكامن في النظام والآثار غير المعروفة على التنمية الناجمة عن التحويلات والنتائج المخيبة للآمال في تداول الأدمغة تسدد مجتمعة ضربة إلى صميم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وكذلك، وهذا أخطر، إلى صميم الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على ذلك فإن كشف الحساب، بالنسبة إلى مجموعة ريو، مختلط.

إننا نؤمن بأن المساعي المتواصلة التي نبذلها نحن لمواجهة وطأة الهجرة الدولية على تنميتنا ستكتمل بصورة أفضل بالمزيد من التعاون الدولي في معالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد والمتعددة الطبقات والمتعددة القطاعات. وفي ذلك الصدد، نود أن ننتهز هذه الفرصة لسرد بعض الأولويات.

الأولى، أن الوضع القانوني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الضعيف غالبا للمهاجرين يجعلهم معرضين بصورة خاصة لخطر انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم. وتلك بالذات هي حالة النساء والشباب. وإننا نؤيد تشديد الترتيبات المتعددة الأطراف أو الثنائية لكفالة حماية حقوق كل المهاجرين على أسس منهجية.

الجانب الثاني ذو الأولوية يتعلق بأهمية مساعدة البلدان على تدبر أمر مطالب المهاجرين في سياق التنمية. فكثير من البلدان مقيدة بشدة في قدرتها وعاجزة عن تطوير نظم هجرة ملائمة. والنظم الفعالة تتطلب درجة عالية من التنسيق من مختلف الأنواع، بما في ذلك داخل القطاعات وفيما بين القطاعات وفيما بين المؤسسات وفيما بين الدول والتنسيق بحسب الوظائف. وبصورة أكثر تحديدا، تجدر الإشارة إلى أن بعض النظم تكفل أقصى المنافع من تدفق التحويلات المالية، وإقامة الروابط بين الجاليات المهاجرة لإحداث تداول الأدمغة، والشراكة في تطوير الاستراتيجيات وأفضل الممارسات، وجمع البيانات الحسنة التوقيت والموثوق

بها عن الهجرة وتحليلها ونشرها، وتقييم الآثار الإنمائية بقدر أكبر.

الأولوية الثالثة تكمن في ضرورة عقد مناقشات عالمية أفضل هيكلة حول الهجرة الدولية والتنمية. وإن الطابع العالمي للمشاكل والتحديات والفرص التي تفرضها الهجرة الدولية تتجاوز نطاق الاستجابات الوطنية المنفصلة. وإضافة إلى الجهود الوطنية والتوجهات التعاونية الثنائية وغيرها، تقوم الحاجة إلى منظور عالمي لتحسين الإجراءات الناجعة. ويجب تعزيز إطار العمل المتعدد الأطراف. وترحب مجموعة ريو باقتراح الأمين العام استحداث منتدى عالمي استشاري بشأن الهجرة الدولية. ونؤمن بأن منتدى كهذا سيشكل ترتيبا وقتيا مفيدا للنهوض بتماسك أكبر في غياب الاتفاق على آليات دائمية لتمكين الجمعية العامة من أن تصب اهتمامها المتواصل على الهجرة وأن تتناولها بطريقة شمولية.

مجموعة ريو ملتزمة بالعمل على تجاوز العقبات الكبيرة التي نواجهها بغية الاستفادة إلى الحد الأقصى من فوائد الهجرة الدولية والتنمية. ونزكي أمام الحوار الرفيع المستوى العمليات التي طورناها، نحن، ونتطلع إلى القيام، في جلسات المائدة المستديرة، بتشاطر المزيد من خبراتنا الوثيقة الصلة التي تجمعت لدينا من تجاربنا الوطنية، بغية المساهمة في صياغة أفضل الممارسات. ونثق بأن شركاءنا سيلمسون، مثلما نلمس، مزايا إعطاء الدعم القاطع لمزيد من تدابير وآليات المتابعة على الصعيد الدولي لكفالة ألا تضيع المكاسب الثرة لمشاوراتنا، وأننا جميعا – كدول منفردة وكمجموعات من الدول وكمجتمع دولي – سنكون في موقع أفضل للتأثير على طريقة إدارة الهجرة الدولية لمنفعة التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ألا تورنس، وزيرة التعاون الإنمائي في الدانمرك.

السيدة تورنس (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): العولمة جلبت للعالم رخاء لم يسبق له مثيل – اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فقد زادت من التفاعل بين البلدان والمناطق. وحسنت المعرفة العامة بالأجزاء الأخرى من العالم وقربت المسافات، في الأذهان وعلى الطبيعة. وعدد الأشخاص الذين يمتلكون الرغبة والقدرة على التنقل إلى أماكن أخرى يرتفع باطراد. واليوم، بلغ عدد المهاجرين ٢٠٠ مليون شخص تقريبا، أو ٣ في المائة من مجموع سكان العالم. لكننا نسير في دروب لم تطرق من قبل، وتقوم حاجة ماسة إلى مزيد من المعرفة والتفهم لطريقة التفاعل بين الهجرة والتنمية. ويحدوني الأمل أن يوفر الحوار الرفيع المستوى هذا منبرا لمزيد من الجهود المشتركة للنظر في هذه المسألة.

اليوم أود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل تشغل بال الحكومة الدانمركية: أولا، كيف تدار الهجرة؛ ثانيا، كيف تعالج مؤسسة التنمية الدانمركية مسألة الهجرة الدولية من الناحية العملية؛ ثالثا، كيف يُضطلع بأعمال متابعة الحوار.

الهدف النهائي لجهودنا يجب أن يكون تمهيد الطريق أمام الهجرة كخيار تختاره البلدان المتلقية للمهاجرين ويختاره المهاجرون الذين يغادرون بلدانهم. الهجرة ليست بالتأكيد الحل لاستئصال الفقر في البلدان النامية. ويمكننا جميعا أن نتفق على ذلك. فالهجرة المنفلتة ستستنزف الموارد البشرية في البلدان النامية، والنزوح الخارج عن السيطرة للمهاجرين في البلدان المتلقية سيسفر عن أعباء لا يمكن تحملها وعن انعدام الاستقرار. وهكذا تصبح الهجرة المنتظمة السبيل الوحيد.

الحكومة الدانمركية ترى أن من الحيوي أن تستند هجرة اليد العاملة إلى احتياجات أسواق العمل. ويجب كفالة التوازن بين الطلب والعرض. وتعتبر الدانمرك حماية المهاجرين واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا عنصرا يكتسي نفس

القدر من الأهمية في إدارة الهجرة إدارة متكاملة وفعالة. وذلك ينطوي على واجب يقع على عاتق كل البلدان بأن تحترم القانون الدولي للاجئين، وبصورة خاصة اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين. وينطوي كذلك على التركيز بصورة خاصة على حقوق النساء في هذه الظروف.

لكن من الشروط المسبقة لإدارة الهجرة إدارة جيدة أن تعترف كل البلدان بمسؤوليتها عن أن تستقبل من جديد مواطنيها هي وأن تيسر إعادة دخولهم إن كانوا قد أقاموا بصورة غير شرعية في بلدان أخرى. وعلى سبيل الاستطراد، يتعين بداهة التعامل مع كل العائدين بطريقة تكفل السلامة والمعاملة الإنسانية والاحترام التام لحقوق الإنسان الأساسية.

وفي صميم مسائل الهجرة والتنمية تكمن الطريقة التي تساهم بها الهجرة في تنمية بلد ما. وبغية معالجة هذه المسألة من المهم النظر في الأسباب الهيكلية للهجرة. فالفقر والتخلف والافتقار إلى الفرص في مجالات العمالة والتعليم والحريات الأساسية، إلى جانب الشواغل الأمنية الشخصية، تشكل الدوافع الرئيسية للناس في لجوئهم إلى الهجرة. وتلك الدوافع لا تختلف عن الدوافع التي حدت بالأوروبيين الفقراء إلى مغادرة أوروبا والتوجه إلى أمريكا في الماضي.

لكن الجهود الحثيثة من بلدان الأصل مطلوبة لمواجهة الأسباب الهيكلية للهجرة. فكل حكومة ينبغي أن تدرك أنها تتحمل مسؤولية خلق وإدامة الظروف اللازمة لمجتمع يمكن للناس فيه أن يؤمّنوا سبل العيش ويبنوا مستقبلهم. وفي الوقت ذاته يجب أن نسلم بأن التنمية، حتى مع الالتزام القوي من بلدان الأصل، لن تتحقق من دون التدخل. فثمة عدد من التحديات العالمية تتطلب حلولا تعجز البلدان الفقيرة عن تنفيذها بمفردها.

إن مؤسسة التنمية الدانمركية تركز جهودها بالفعل على تحسين التنمية البشرية وتسهيل الحصول على التعليم وفرص العمل عن طريق التعليم والبرامج في قطاع الأعمال، مع التركيز بوجه خاص على أفريقيا. وستحدد الحكومة الدانمركية أولويات خاصة للنهوض بالحكم الصالح والديمقراطية وحقوق الإنسان في السنوات القادمة. وفي الوقت ذاته، نعمل على تكثيف جهودنا لتقوية الفرص أمام القطاع الخاص حتى يصبح محركا للنمو الاقتصادي. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أنوه بأهمية زيادة التجارة بصفتها واحدا من أهم محركات النمو في البلدان الفقيرة.

والدانمرك ستبذل جهودا حثيثة لكفالة تحقيق نتيجة ميسرة للتنمية حقا، بما في ذلك تحرير التجارة وتخفيض الإعانات الزراعية. ويحدونا الأمل أن تُستأنف قريبا مفاوضات الدوحة. وهذه المجالات تكتسي كلها أهمية حيوية لكفالة التقدم والتنمية في البلدان الأصلية للمهاجرين. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في كيفية تحسين التماسك بين سياسة الهجرة ومجالات السياسة العامة المتأثرة الأخرى.

ومن الضروري البحث عن الطرق التي يمكن بها إدماج مسائل الهجرة في استراتيجيات خفض الفقر وخطط التنمية الوطنية للبلدان الشريكة، والطرق التي يمكن بها للمانحين أن يدعموا أولويات الشركاء في هذا المضمار. وفي واحد من مجالات جدول أعمال الهجرة والتنمية تفخر الدانمرك بكونها في الصدارة. فقد اكتسبنا خبرة جمة فيما يتصل بمبادرتنا بشأن المناطق الأصلية.

اسمحوا لي أن أختتم بالتطرق إلى مسألة أعمال المتابعة لاجتماع الحوار الرفيع المستوى هذا. إن الحكومة الدانمركية تعتبر الاجتماع جزءا من عملية جديدة. وإن مناقشة الهجرة والتنمية بدأت فعلا على الصعيد العالمي،

ويجب علينا أن نكفل أن الفرصة التي وفرها اجتماع الحوار الرفيع المستوى هذا لن تضيع.

وفي الوقت ذاته، يجب أن نستفيد من التجربة الحالية والهياكل القائمة لتجنب التداخل وازدواجية الجهود. ويجب أن نتفادى إقامة هياكل دائمة جديدة ويجب أن نعول على العمليات الإقليمية عند اتخاذ إجراءات ملموسة. وتعتبر الدانمرك الفريق العالمي المعني بالهجرة عنصرا فاعلا هاما في آلية المتابعة المستقبلية الممكنة.

توقعاتي كبيرة بمستقبل من التعاون في هذا المجال، وإن الدانمرك مستعدة للمشاركة بحماس في المداولات التي ستُجرى في الأشهر القادمة حول طريقة ضمان أعمال المتابعة لهذه العملية. ونقدر العرض البلجيكي باستضافة أول اجتماع لمنتدى معني بالهجرة والتنمية. إن الهجرة جزء لا يتجزأ من العولمة. وإننا جميعا ندرك ذلك. وإن النظر في الهجرة والتنمية إنما يهدف إلى كفالة أن الناس ينتقلون لأسباب وجيهة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بعد ذلك أعطي الكلمة لصاحب المعالي الأونرابل الفريق أول مونيغ فيتو، وزير العمل والشؤون الداخلية في بوتسوانا.

السيد فيتو (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ الرئيسة بمناسبة انتخابها لتولي زمام أمور هذه الهيئة. ووفدي على ثقة بأنها، بفضل خبرتها الدبلوماسية الواسعة، ستدير دفة مداولات هذا الحوار الهام بنجاح.

الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية معلم تاريخي على طريق المناقشات العالمية بشأن واحدة من أهم مسائل عصرنا. وإننا نشكر الأمين العام على تقريره المستنير ونرحب بتقرير اللجنة العالمية عن الهجرة الدولية، الذي يسترعي انتباهنا إلى مسألة الهجرة الدولية الهامة، وفي المقام الأول إلى علاقتها بالتنمية والحاجة الحتمية إلى أن تدار بفطنة لمنفعة الجميع.

الهجرة كانت دائما جزءا من السلوك الإنساني مدفوعة بالرغبة والسعي إلى حياة أفضل وإلى السلامة والأمن. وهذه الظاهرة تسارعت بفضل بزوغ فجر العولمة. وهذا الحوار شهادة واضحة على أن الهجرة أصبحت مسألة عالمية لا يمكن تجاهلها وتتطلب بالتالي التعاون والشراكة والتنسيق على الصعيد الدولي.

ويجب أن يكون أيضا فرصة للتعامل الصريح مع الأسباب الجذرية للهجرة حتى نتمكن، من خلال القيام بذلك، من رؤية الأمل بأن يكون للحلول المقترحة أثر دائم.

اسمحوا لي أن أشاطركم خبرتنا الوطنية في ذلك الصدد. طوال الأربعين سنة الماضية تطورت بوتسوانا من واحد من أفقر البلدان في العالم إلى بلد متوسط الدخل. ومع صغر حجم السكان، الذي تجاوز بقليل مليون نسمة في عام ١٩٩٣، حقق البلد معدلا يكاد يبلغ ٦٩ في المائة لمن يجيدون القراءة والكتابة، ومن الواضح أن البلد ما كان يحقق ذلك بمفرده. لقد تمكن من ذلك بفضل مساعدة المهاجرين الوافدين إلينا من كل أرجاء العالم، بما في ذلك المهنيون الاختصاصيون في شتى ميادين السعي البشري. وعلاوة على ذلك، استفدنا من المستثمرين الذين خلقوا فرص العمل التي تمس إليها الحاجة والتي ساهمت في الرفاه الاجتماعي لشعبنا. وبوتسوانا ممتنة للمساهمات الهائلة التي قدمها أولئك الأجانب في بناء بلدنا.

كما أن آلاف الأشخاص من أبناء شعبنا يسافرون إلى الخارج بحثا عن فرص العمل، فضلا عن الأغراض التعليمية. وعلى مر السنين عاد بعض من أولئك المواطنين إلى البلد بعد أن اكتسبوا خبرات في مجالات متنوعة. وهذا أثبت فائدته البالغة لتنميتنا الوطنية. ومن ذلك المنطلق يمكن اعتبارنا

بلدا أصليا للمهاجرين ودولة متلقية للمهاجرين في نفس الوقت.

هذه قصة يمكن لمعظمنا أن يجدوا فيها صلة ما. والتحدي الآن، كما كان دائما، هو القدرة على ضرب توازن بين مصالح الدولة المتلقية ومصالح الدولة التي تبعث بالمهاجرين. فهناك مسائل اختلاف مستويات التنمية بين البلدان وبين المناطق والقارات وحتى بين نصفي الكرة الأرضية. وتوجد أيضا تحديات بناء الدولة والديمقراطية. وإن مسائل الأمن والصحة لا تبعد كثيرا عن تلك.

فالحكومات، في المقام الأول، تتحمل مسؤولية تحسين حياة أبناء شعبها باستغلال الطاقات البشرية لرعاياها والموارد الطبيعية الكامنة داخل حدودها على حد سواء. والمجتمع الدولي، في المقام الثاني، يقع على عاتقه واجب أخلاقي بأن يدعم جهود البلدان التي تعاني من مشقات تحقيق التنمية. وثمة دور كبير في هذا الصدد يجب أن يضطلع به الاستثمار المباشر والتعاون الثنائي والترتيبات المتعددة الأطراف.

وخير مثال على ذلك يكمن في بلية فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يهدد معظم العالم النامي، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فالبلدان لا تضطر إلى تحويل مواردها الهزيلة من التنمية وتسخيرها لخوض الحرب ضد هذا الوباء فحسب؛ وإنما تخسر أيضا القلة القليلة من العاملين في ميدان الصحة الذين يهاجرون للعمل في العالم المتقدم النمو، مما يؤدي إلى زيادة اتساع هوة المهارات النادرة في القطاع الصحي. ومما يزيد الأمر تعقيدا أنه يصعب، من الناحية العملية، أن نقدم العلاج لشريحة واحدة من المجتمع – المواطنين – ونستثني شريحة أخرى – المهاجرين – ثم نأمل مع ذلك التغلب على المرض.

المرض يدفع إلى الصدارة بالدعوة إلى جهود تعاونية من كل أنحاء العالم في إطار عمل شامل متماسك. ذلك التضامن الدولي وغيره من الأعمال التكميلية يجب أن يمتد إلى كل جوانب الهجرة الدولية.

اسمحوا لي أن اختتم بتأكيد التزام بوتسوانا مجددا بمواصلة الحوار بشأن الهجرة الدولية والتنمية. لقد وضعنا بالفعل بعض السياسات العامة لتنظيم الهجرة الدولية، ونتطلع إلى الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى. ونقف مستعدين أيضا لتبادل وجهات النظر حول كيفية مواجهة تحديات الهجرة بصورة جماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شكيب بن موسى، وزير الداخلية في المملكة المغربية.

السيد بن موسى (المغرب): يشرفني في البداية أن أعبر عن تشكرات المملكة المغربية لمنظمي هذا الحوار حول الهجرة والتنمية. وأخص بالذكر هنا السيد كوفي عنان، صاحب هذه المبادرة الهامة التي وضعت مسألة الهجرة في قلب انشغالات المجتمع الدولي وتحت رعاية الأمم المتحدة.

إن المملكة المغربية تعتبر الأمم المتحدة آلية ملائمة لتوحيد وتطوير الانسجام والتنسيق بين الجهود المبذولة من طرف مختلف الوكالات المختصة في الهجرة. ويبقى الهدف الأسمى إيجاد حل شامل ومتوازن لإشكالية الهجرة، وذلك من خلال إدماج مظاهرها ورهاناتها المتعددة الأبعاد في إطار نسق موحد للتفكير.

لا بد هنا أن نشيد بالمسار الذي تم نهجه لإعداد هذا الحوار ذي المستوى العالي. وقد ساعدت كل هذه اللقاءات في تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة من حيث تنوعها وخصوصياتها الجهوية (الإقليمية)، وما ينتظره منها مختلف الشركاء من حلول وأسبقيات. وفي سياق هذا الحوار

المفتوح، الذي يحظى بدعم الجميع، نسجل المقترحات السديدة التي تقدم بها السيد الأمين العام للأمم المتحدة بغية إحداث منتدى دولي للتشاور يضم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل تعميق التفكير وتكثيف العمل في ميدان حساس كالهجرة. وعلى هذا المستوى، فإن المملكة المغربية تبقى حريصة، من جهة، على أن يساهم العمل الجهوي في إغناء هذا المنتدى، ومن جهة أخرى، على أن تظل المنظمات ذات المصداقية، والتي أبانت عن فعاليتها، على غرار المنظمة الدولية للهجرة، شريكا قويا في تدبير هذا المنتدى.

يطيب لي أن أؤكد لكم بكل فخر واعتزاز، أن المملكة المغربية قد ساهمت في بناء هذا الحوار العالمي حول الهجرة، من خلال مبادرات جريئة وتدخلات نموذجية. وفي هذا الإطار، كانت بلادنا دوما فاعلا أساسيا في مختلف مستويات التعاون الإقليمي. كما أن مؤتمر الهجرة والتنمية، المنعقد بمدينة الرباط خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦، كان مبادرة رائدة من حيث أنها ساعدت، لأول مرة، على عقد لقاء بين دول أوروبا وأفريقيا، وفتح حوار مثمر بين مختلف البلدان المعنية بظاهرة الهجرة، ونعني بها دول المصدر ودول العبور ودول الاستقرار. ونظرا لأهمية هذا اللقاء وما تمخض عنه من نقاشات جادة ومسؤولة، وما أسفر عنه من توصيات هامة، فإن هذا المنتدى الدولي المنعقد اليوم قد اعتمد البيان الختامي لمؤتمر الرباط كوثيقة رسمية.

إن الهدف الأسمى من انعقاد هذا المؤتمر الدولي هو تكريس المسؤولية المشتركة من أجل إيجاد حلول هيكلية، من خلال التنمية المستدامة وتشجيع الهجرة الشرعية، واحترام حقوق وكرامة المهاجرين كمبدأ أساسي.

وإنه لمن الأهمية بمكان إعادة تأهيل دور هؤلاء المهاجرين وعطاءاتهم واعتبارهم دعامة دينامية بالنسبة للعديد من الدول الحديثة، حيث يشكل التنوع الثقافي قاعدة مهمة لتطوير نسق الاندماج الذي يحترم خصوصيات الوافدين، ويضمن الانسجام الاجتماعي. وفي هذا الصدد، فإننا نعبر عن اعتزازنا بالجالية المغربية المقيمة بالخارج التي استطاعت أن توفق بين احترام قيم البلد المضيف، والتشبث المتين بوطنها.

وإننا نعتبر أن تسهيل حركة الأشخاص يشكل أحسن رد على ادعاءات الذين يتعاملون مع المهاجر بمنطق الإقصاء والرفض. كما أن تدعيم الهجرة الشرعية يمثل ضربة للمتاجرين في تهريب البشر.

إن الأولوية القصوى التي ينبغي أن يكرسها هذا الحوار ذو المستوى العالي يجب أن تمر عبر المعالجة الاقتصادية لإشكالية الهجرة من خلال التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فتحت المملكة المغربية مشاريع كبيرة تتجلى في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ترمي إلى محاربة الإقصاء الاجتماعي والمساعدة على خلق مشاريع مدرة للدخل. ويمكن اعتبار هذه المبادرة نموذجا لمشروع مجتمعي يهدف إلى تأهيل الجهات المصدرة للهجرة قصد تخفيف التدفق غير الشرعي لهذه الظاهرة. وبطبيعة الحال، فان هذا الإجراء لا يعفي من القيام بمحاربة شبكات التهريب بشكل صارم وفعال، علما بان حجم الأنشطة الإجرامية لهذه الشبكات يتطلب، أكثر من أي وقت مضى، تدخلا دوليا وجهويا ملائما في إطار من التنسيق والتشاور.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيجاني (الكاميرون).

إن المملكة المغربية كانت دائما ملتقى الحضارات ومدافعا عن قيم التسامح والانفتاح. وبالتالي، فان الهجرة بمختلف أبعادها تمثل عنصرا أساسيا يساهم في غنى بلادنا وتنوعها. ونأمل عبر هذا الحوار ذي المستوى العالي كسب هذا الرهان الذي، وإن كان يبدو صعب المنال، فانه غير

مستحيل، وذلك بغية إعادة تأهيل الهجرة بمفهومها النبيل، باعتبارها أداة للتقارب بين الشعوب والدول. وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نعبر عن تمنيات المملكة المغربية بالنجاح والتوفيق لهذا الملتقى الهام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمر حمدون ديكو، وزير الماليين المقيمين في الخارج والتكامل الأفريقي في مالي.

السيد ديكو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود، سيدي الرئيس، أن أعرب، بالنيابة عن رئيس مالي، فخامة السيد أمادو توماني توري، وحكومة مالي وشعبها، عن أحر تهانينا للسفيرة آل خليفة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وإنني على يقين بان الخصال المميزة التي تتحلى بها بوصفها دبلوماسية ذات خبرة ستمكننا من إحراز نتائج مرضية خلال ولايتها. وأود أن أؤكد لها على دعم حكومة مالي لأداء مهمتها الرفيعة.

كما أود أن أشيد إشادة مستحقة بسلفها على النوعية المستدامة لقيادته لأعمال الدورة الستين وعلى تنظيم الحوار الحالي – وهو مسعى رائد في التاريخ.

وأود أيضا أن اشكر معالي الأمين العام، كوفي عنان، على رؤيته والتزامه وقيادته التي نعتز بها جدا نحن الأفارقة.

لقد لاحظت صحيفة محلية على نحو صائب انه لا يمر يوم بدون أن نشاهد صورا في أخبار التلفزيون لأشخاص كانوا يرغبون في الهجرة غير القانونية وهم قتلى من جراء الجوع أو العطش، إن لم يكن اغرقوا أو اسقطوا بإطلاق النار في الطريق، قبل وصولهم إلى الجانب الآخر. وتلك الصور التي لا يمكن تحملها تعطي الانطباع بأن الهجرة جريمة وان من كانوا يرغبون في الهجرة مجرمون يذهبون إلى أوروبا وأماكن أخرى لسرقة الخبز اليومي للآخرين ووظائفهم ولإشاعة عدم الأمن والفوضى.

إن فضيحة الهجرة لا تتمثل في تلك الظروف. فهي تكمن في برامج التكيف الهيكلي، وفي الإعانات الزراعية، وفي إفقار سكان مناطقنا الحضرية، وفي سوء حكم دولنا، وفي الآثار الضارة للعولمة. وهي تكمن في وسائط إعلامنا التضليلية والتثاقفية التي تعرض يوما بعد يوم صورا للجنة الغربية الموعودة للملايين من الشباب الذي فقدوا الأمل وليس لديهم سوى آفاق ضئيلة للتوظيف.

وتكمن فضيحة الهجرة في أماكن أخرى. وهي تكمن في الاستغلال الإجرامي لسذاجة شبابنا من جانب المنظمات المشكّلة على نمط المافيا التي تنشئ شبكات مالية جديدة من خلال تجارة رقيق جديدة. كما تكمن الفضيحة في الاستغلال الفاضح للمهاجرين السريين الذين يضطرون إلى العمل بصورة سرية، في أغلب الأحيان أكثر من الآخرين، لوقت يتجاوز الحدود التي يرسيها القانون للأجور الشحيحة، ومرارا وتكرارا في ظل ظروف لا تكاد تحتمل.

وتكمن فضحية الهجرة في العمولات الخيالية التي تفرضها المؤسسات التي تحول الأموال، وهي تتخذ مقارها بشكل رئيسي في البلدان الغنية. وحجم المبالغ المعنية – التي وفقا لمنظمة الهجرة الدولية، وصلت في عام ٢٠٠٥ إلى حوالى ١٧٠ بليون دولار أرسلت من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب – ينبغي أن يشجع على إجراء المزيد من مناقشة سبل ووسائل جعل تلك التحويلات أكثر فائدة للبلدان النامية.

واليوم، حينما أصبح مفهوم التمويل الابتكاري رائجا إلى ذلك الحد، لا شك أن التنظيم الأكثر ذكاء لتلك الوسائل لتمويل التنمية – التي تبلغ قوتها أربعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية – سيوفر وسيلة للخروج من الحلقة المفرغة والفاسدة للاستغلال المتعدد الجوانب. وبالنظر إلى المبالغ المعنية، من المرجح جدا أن تحويلات المهاجرين

ستحظى قريبا بأهمية إستراتيجية. وآن الأوان لنا نحن الأفارقة لنوجه تدفق أموال مهاجرينا نحو الاستثمار المنتج وبالتالي نحو التنمية المستدامة لمناطقنا المختلفة.

وأود عند هذه النقطة أن أشير إلى بعض الحقائق التاريخية. خلال القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين، كما سمعنا في وقت سابق، هاجر ما يزيد على ٦٠ مليون أوروبي، في المقام الأول إلى الأمريكتين – أكرر ٦٠ مليونا. وتبقى أمريكا الشمالية المنطقة المستضيفة الرئيسية وما زالت تمثل المقصد الاختياري للأوروبيين. وبين عامي ١٨٤٥ و ١٨٥٠، ذهب أكثر من مليوني شخص من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة عقب ظهور فطريات طفيلية أبادت محاصيل البطاطا، التي كانت تشكل الغذاء الأساسي للسكان الأيرلنديين. وكانت إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، على سبيل المثال لا الحصر، بلدان المنشأ لقرون، إلى أواخر ثمانينات القرن الماضي. وغمر شتاتها العالم بمواهبهم الهائلة. وماذا عن أمريكا نفسها – المنتج النهائي ونقطة اللقاء، ونقطة التقاء جميع مهاجري العالم؟ وتمثال الحرية هناك ليشهد على ذلك.

إن هجرة الأفارقة تحصل في المقام الأول في إطار أفريقيا. ولو أخذنا فقط الأرقام في مالي، بلدي – وهو بلد رئيسي للهجرة الوافدة والهجرة إلى الخارج – فمن ٤ ملايين مواطن مالي في جميع أرجاء العالم، يعيش ٣,٥ ملايين في القارة الأفريقية و٠٠٠ ٢٠٠ في أوروبا. وضمن الموجودين في أوروبا، يعيش في فرنسا ما يزيد قليلا على النصف، حوالى ٠٠٠ ١٢٠. ونحن نتكلم إذا عن حوالى ثلاثة في المائة من المهاجرين الماليين الذين يعيشون في أوروبا.

ولعل المستمعين يتفقون معي على أن هذا ليس أمرا يثير الاهتمام. وضمن سكان أفريقيا البالغ عددهم ٩١٢ مليونا، لا يعيش في أوروبا سوى مليونين من مواطني أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وخلافا للكلام الشعبي، فإن الهجرة السرية، التي لا بد فعلا من مكافحتها، ليست مسؤولة سوى عن واحد في المائة من تدفقات المهاجرين.

وإذا نظرنا في الإحصاءات المشتركة، فإن ما يزيد قليلا على ٥٠ في المائة من الهجرة القانونية تحصل لجمع شمل الأسر. ووفقا لتقييمات الأمم المتحدة، ارتفع عدد المهاجرين من ١٠٠ مليون في عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠ مليون في عام ٢٠٠٥، ويمكن أن يتضاعف العدد في الأعوام الـ ٢٠ المقبلة. وبالتالي فان من الحتمي أن تشكل الهجرة تحديا رئيسيا في القرن الحادي والعشرين.

إن أفريقيا متضررة بأكثر من طريقة. فالفرق في معدل الخصوبة بين أفريقيا وبقية العالم وصل إلى مستويات قياسية. وذلك الفرق عال بصفة خاصة فيما يتعلق بأوروبا، الآخذة في أن يصبح مواطنوها أكبر سنا بينما يصبح سكان أفريقيا أقل سنا – يولد ١,٤ طفل لكل امرأة في أوروبا، مقارنة بـ ٥,٤ طفل لكل امرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتلك الأرقام غنية عن البيان.

ومؤخرا أطلق باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، نداء صادقا ومقلقا إلى المجتمع الدولي. ويدرك الجميع أنه بالنسبة لحوالى ٣ بلايين من صغار المزارعين الذين يتوقف كسب معيشتهم على الزراعة، فإن المنافسة بين الزراعات في العالم في سوق محرر بالكامل ستعني موتا اقتصاديا مؤكدا. وما هو الأمر العادي في تلك الحالة أكثر من أن يرفض المزارعون بشكل عام، ومزارعو القطن في البلدان النامية بشكل خاص، قبول نظام مصمم لاستبعاد أكثر من ٣ بلايين شخص؟

وفي مالي، وهي منتج رئيسي للقطن، يعيش حوالى مليوني شخص بشكل مباشر من إنتاج القطن وحوالى ٥ ملايين بشكل غير مباشر. وللأسف، لا يمكنهم أن يعيشوا

على ثمار عملهم. وفي أفريقيا، يعتمد حوالى ١٠ ملايين شخص بصورة مباشرة على القطن، وثلاثة أضعاف ذلك العدد يعانون بشكل غير مباشر من الصعوبات التي يشهدها ذلك القطاع. ولذا علينا ألا ندفن رؤوسنا في الرمال. فلا بد من أن نجد استجابات ملائمة للهجرة بصفة عامة. ولكي نفعل ذلك، يلزم أن نجد الردود العاجلة على التبادل التجاري غير العادل وعلى التدهور المستمر في شروط التجارة وعلى الإعانات التي تقتل الزراعة الأفريقية. فخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، بلغ حجم المعونات الحكومية التي تلقاها منتجو القطن الأمريكيون، وفقا لأوكسفام، حوالي بليون دولار, في حين خسر المنتجون في أفريقيا ٤٥٠ مليون دولار واستمر فقرهم في الازدياد، لا لأنهم يعملون أقل، بل لأن قانون الأقوى ما زال سائدا.

ولا ينبغي أن نخشى الكلمات. فيجب أن تسير الوقاية ومكافحة الهجرة غير القانونية وشبكاتها الشبيهة بشبكات المافيا جنبا إلى جنب مع تعزيز إمكانيات الهجرة القانونية. فالأمران مرتبطان. ولا يتمثل الحل في الردود ذات الطابع الأمني البحت. وبالمثل، لا يتسم الرد ذو الطابع الإنساني الخالص بالواقعية. ولا بد من إيجاد حل يجمع بذكاء بين كل من الاعتبارات الأمنية والإنسانية. ومثل هذا النهج عملي وممكن ومستصوب.

والواقع أن بالإمكان، مع احترام القواعد التي تحددها الدول ذات السيادة فيما يتعلق بدخول الأجانب إلى بلدانها ومدة إقامتهم فيها، تعديل تصاريح الإقامة وفقا لعدد من المعايير الموضوعية، كطول مدة الإقامة في بلد المقصد، على سبيل المثال، والحالة الاجتماعية لمقدم الطلب، وحالة الأطفال وقيدهم بالمدارس، وحالة مقدم الطلب من حيث العمل والصحة وصحيفة السوابق لدى الشرطة، ودرجة الاندماج في البلد المضيف، وهلم جرا.

علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز كثير من الإمكانيات الجاري بحثها، كالتنمية المشتركة، وهي أداة قوية للتعاون من أجل التنمية، والإدارة الفعالة للتدفقات المالية، التي أشار إليها عدة متكلمين، وانخراط ذوي الخبرات العلمية والتقنية والاقتصادية والثقافية والفنية المقيمين في المهجر بشكل وثيق في عملية تنمية بلدهم الأصلي، وتعزيز اللامركزية في التعاون، وتقوية التكامل الإقليمي في أفريقيا، ولا سيما إنشاء أقطاب امتياز جاذبة في أفريقيا لمواجهة تسرب العقول، وعدم ادخار الجهد لإزالة شبكات الهجرة غير القانونية، وإدراج قضايا الهجرة في ورقات الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر، وتعزيز التعاون فيما يتعلق بالهجرة الدائرية وهجرة العمالة، وحماية حقوق المهاجرين، وشن حملة واسعة النطاق لتوفير المعلومات وإذكاء الوعي على الصعيد المحلي والإقليمي والقاري والدولي بشأن الهجرة وآثارها المختلفة.

وليست هذه القائمة حصرية. وأثق بأن اجتماعات المائدة المستديرة المختلفة سوف تتيح لنا استقصاء كل من هذه المسائل بمزيد من التعمق.

وختاما، من الضروري بشكل عاجل قيام تعاون حقيقي في مسألة الهجرة، يتخذ شكل التضافر والاشتراك في الإدارة. ومهما قلنا فلن نذكر بما فيه الكفاية وجوب الإفادة إلى أقصى حد بكل ما يمكن للمهاجرين تقديمه من معرفة ودراية فنية وخبرات متراكمة وثروات محققة أو ممكنة من أجل التعجيل بتنمية بلادنا. وهذا أحد الأغراض الأساسية للإدارة التي أشرف برئاستها. والجهد الذي يبذله في الآونة الأخيرة عدد من الدول والمؤسسات غير الحكومية والجهات الفاعلة للقيام بمبادرات بشأن الهجرة الدولية لهو جهد جدير بالترحيب. ويتيح الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية فرصة للمزيد من التفاعل بين تلك المبادرات ولتحقيق قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الهجرة.

وتعتنق مالي هذا النهج بشكل كامل وترحب بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية. كما يؤيد بلدي، مالي، إنشاء محفل عالمي معني بالهجرة والتنمية. ولديّ ثقة بأن المحفل المذكور سيتيح فرصة لتعزيز التعاون فيما بين الحكومات، والشراكات بين الدول وأبنائها في المهجر، ولكفالة المتابعة الدولية لهذا الحوار الذي بدئ فيه. ونعرب عن تقديرنا الكبير لعرض بلجيكا استضافة هذا المحفل لأنه ينبغي لنا التفكير والتصرف معا لضمان أن تشكل الهجرة فرصة للجميع وألا يكون فيها تهديد لأحد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس إرنستو ديربز باوتيستا، وزير خارجية المكسيك.

السيد ديربز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تكتسي ظاهرة الهجرة مزيدا من الأهمية في كل من البرامج الدولية والوطنية. ومن المسلّم به أخيرا أن الهجرة تتجاوز الأُطُر التشريعية المحلية للبلدان والعلاقات الثنائية التي تدخل فيها وأنه ينبغي بشكل متزايد النظر فيها من وجهة متعددة الأطراف. وهذا التسليم خطوة في الاتجاه الصحيح. فلا يمكن لبلد أن يجابه المشكلات المتعلقة بالهجرة وحده. و يتحتم الآن، أكثر من أي وقت مضى، زيادة التعاون والمشاركة فيما بين الدول.

ويجرى تناول هذا الموضوع في مختلف المنتديات والهيئات طيلة عمر الأمم المتحدة، ولو أنه يتم بطريقة غير منهجية. ومن الضروري أن يُعتمد نهج يضمن مزيدا من التماسك الدولي. فمن دواعي القلق الشديد، كما يؤكد تقرير الأمين العام، أنه في مواجهة الزيادة الراهنة في تدفقات الهجرة بسبب الترابط والعولمة، ثمة نزعة إلى معاملة المهاجرين كما لو كانوا سلعة أخرى تدار كما تدار البضائع. وتنطوي هذه النزعة على مفارقة كبيرة إذا أدخلنا في الحسبان أن أحد الجهود الرئيسية التي بذلت في القرن الماضي كان يرمي إلى الاعتراف بالفرد بوصفه إنسانا، وبوصفه صانعا لاستراتيجيات التنمية وليس موضوعا لها.

ومن هذا المنطلق، ترحب المكسيك بعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بوصفه خطوة البدء في عملية تؤذن برؤية جديدة، وثقافة جديدة للهجرة. وتؤكد المكسيك مجددا أن من الضروري تعزيز فهم أعمق وأكمل لهذه الظاهرة يمكن على أساسه تقديم مساهمات إيجابية وتجنب الأخذ بالنهج الجزئية. وبصفة خاصة، في المقام الأول من الأهمية أن نتجنب معاملة المهاجرين بوصفهم سلعا يجري تبادلها، أو ما هو أسوأ، بوصفهم مجرمين.

وعلينا أن نتغلب على صور التحيز وأن ننمي فهما أفضل لهذه الظاهرة. ويجب أن يوضع هذا الموضوع ضمن الخطة الدولية وأن يستعاض عن الحلول السريعة باستجابات متوسط الأجل و طويلة الأمد. وترى المكسيك أن من المهم للغاية تفضيل النُهُج الرامية إلى النهوض بإدارة هذه الظاهرة. غير أن من الضروري اعتماد سياسات للتصدي للأسباب الجذرية للهجرة ولآثارها، وفوق كل شيء سياسات يكون محورها المهاجرون وتعتبر المهاجر شخصا له كرامة لا تُمتهن.

وفي الوقت ذاته، من المهم التشجيع على إجراء مناقشة مفتوحة وشاملة للجميع، لا تولي اعتبارا للخطب والدوافع، بل توفر تحليلا موضوعيا للتحديات التي تشكلها الهجرة لجميع الدول، سواء في ذلك دول الأصل أو العبور أو المقصد. وينبغي أن تستند هذه الرؤية الجديدة إلى مبدأ تقاسم المسؤولية، فلابد لنا من الاعتراف بوجوب أن تعتمد جميع البلدان نهجا يقوم على الاشتراك في المسؤولية إذا أردنا أن ننجح في معالجة التحديات التي تشكلها الهجرة.

إن المكسيك بالنسبة للمهاجرين، الذين يتجه معظمهم شمالا، تعدّ من بلدان المنشأ ومن بلدن العبور ومن

بلدان المقصد. ولهذا السبب تظهر التداعيات العديدة للهجرة جليّة في بلدنا. وتستند مشاركة المكسيك في هذا الحوار الرفيع المستوى إلى التزامنا بمبدأ المسؤولية المشتركة وتعزيز التعاون الدولي من أجل معالجة الهجرة الدولية. ولهذا السبب، نعترف بمسؤوليتنا عن تهيئة الأوضاع المحلية التي يجد المكسيكيون في ظلها فرصا أفضل في وطنهم. وترى المكسيك تحقيقا لفعالية الاستراتيجية العالمية للهجرة أن تشتمل على أربعة عناصر.

أولا، نؤيد الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحقوق العمال وكرامة المهاجرين. وينبغي أن تكون للفرد الأولوية في تفكيرنا وعملنا. ولا يمكن قصر الهجرة على مسألة الأمن. وتؤيد المكسيك الأخذ بنهج متكامل إزاء هذه الظاهرة يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبطبيعة الحال الجوانب الأمنية لهذه المسألة.

ويتمثل العنصر الثاني في النهج العالمي حيال الهجرة في المزيد من التعاون الدولي القائم على زيادة تنمية القدرة التنافسية الاقتصادية للبلدان الأصلية للمهاجرين. وسينعكس هذا بالتأكيد في خفض تدفقات الهجرة.

ثالثا، من الضروري الاعتراف بالترابط فيما بين أسواق العمل والحاجة إلى وضع خطط جديدة تكفل تنقل الأشخاص وعودتهم الدورية، فضلا عن تسوية حالة المهاجرين الذين يقيمون لمدد طويلة من الزمن في بلد المقصد.

وتقترح المكسيك كعنصر رابع إصلاح المنظمات الدولية التي تتعامل حاليا مع مسألة الهجرة بغية اعتماد نهج متكامل طويل الأمد في هذا الصدد. و يتطلب تحليل النهج الديمقراطي والشامل الذي تدعو له المكسيك إزاء ظاهرة الهجرة على الصعيد الدولي مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة وإجراء حوار مفتوح واستيعابي وشامل تشترك فيه هيئات الأمم المتحدة.

وتقتضي آلام الملايين من الناس أن نبذل اليوم قصارى جهدنا. وأنا على ثقة بأن هذا الحوار الرفيع المستوى هو فرصة سانحة للتصدي لظاهرة الهجرة من منظور شامل، محددين الموضوعات التي تعزز جدول أعمال الهجرة ومتفقين على أنماط المتابعة اللازمة.

والمكسيك تؤيد إنشاء منتدى دولي للهجرة، مرتبط بالأمم المتحدة. ونشكر حكومة بلجيكا على عرضها استضافة أول اجتماع للمنتدى المقترح في العام المقبل. وينبغي أن يمكننا هذا الحوار والمنتدى من وضع الإطار المفاهيمي والمؤسسي، اللازم لتأمين قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتصدي بصورة متسقة لظاهرة الهجرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد لفتور رحمن خان أزاد، عضو المجلس النيابي في بنغلاديش ووزير الدولة لرفاه المغتربين والعمالة في الخارج.

السيد أزاد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بنغلاديش ترحيبا شديدا للغاية برئيسة الجمعية العامة ومكتبها ويهنئها على انتخاب قد استحقته. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هذا الاجتماع سيتمخض، بفضل إشرافها، عن نتائج فعلية. ونحن مدينون بالتقدير للأمين العام، على تقريره الشامل (A/60/871).

تعمل الهجرة كآلية تولد التوازن على الصعيدين الوطني والدولي. فإن كثيرا من البلدان المتقدمة النمو تشهد نقصا في القوى العاملة، في حين أن كثيرا من البلدان النامية فيها قوى عاملة تفيض عن حاجتها. وهذه العوامل هي أهم ما يحدد هجرة القوى العاملة. ويمكن لتحرير السياسات من قبل البلدان المستقبلية أن يولد مكاسب هامة في مجال الرفاه.

وهناك الآن إقرار واسع النطاق بما بين الهجرة والتنمية من علاقة. غير أن الهجرة، في إطار الصورة الراهنة،

هي ظاهرة مُكلفة، لا يمكن للفقراء تحمل أعبائها. ويجب أن يوضع حد لهذه الحالة بسرعة. ولا بد لنا من تأمين وصول الفقراء وغير المتخصصين وقطاع العاطلين عن العمل في المجتمع إلى الأسواق بدون عائق وبتكاليف اسمية. فمن شأن هذا أن يسهل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب.

والعمال المهاجرون معرضون للاستغلال. ولا بد من بذل جهود للقضاء على الاستغلال والتمييز قضاء مبرما، ولتوفير معاملة منصفة وعمل محترم والحد الأدنى من الأجور والإقرار بوضع المهاجرين القانوني.

وتسهيل حركات تحويل الأموال هو خطوة أخرى، قد يكون لها مردود مجز. ويجب على البلدان المضيفة أن تؤمن تحويل الأموال بلا عوائق إلى بلدان المنشأ بالحد الأدنى من التكاليف.

وبنغلاديش بلد فيه فائض من القوى العاملة، وهو بهذا يقع في جانب العرض من سوق العمالة في العالم. وقد احتلت الهجرة الدولية صدر المسرح في الخطاب السياسي لبلدنا. وأنشأت الحكومة الحالية لرئيسة الوزراء البيغوم خالدة ضيا، بعد تسلمها السلطة مباشرة، وزارة رفاه المغتربين والعمالة في المهجر. وأقرت الحكومة مؤخرا سياسة شاملة للعمالة في بلدان المهجر وقد وضِعت صيغة هذه السياسة التي تراعي الجنس الاجتماعي بالتشاور مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويجري اتخاذ هذه التدابير لتأمين فرص هجرة آمنة لجميع الناس.

وتتوخى بنغلاديش نظاما يسهل حركة مقدمي الخدمات المؤقتة، بموجب البند ٤ من الاتفاق العام لتجارة الخدمات. ونحن جميعا نُقر بما ينطوي عليه هذا المجال من إمكانات هائلة. ونحث المجتمع الدولي على الاضطلاع بتدابير سريعة ترمي إلى تحرير الأسواق أمام حركة مقدمي الخدمات بموجب النموذج ٤. وقد يساعد هذا النظام أيضا على مواجهة تحديات تهريب المهاجرين والمتاجرة بالأشخاص.

وينبغي لجميع البلدان المصدرة للقوى العاملة أن تؤسس منتدى لدفع عجلة قضية حركة مقدمي الخدمات. ونرجو أن يحظى هذا الاقتراح بالاعتبار الإيجابي في هذه الجمعية.

ويجب المحافظة على ما ولده هذا الحوار الرفيع المستوى من زخم، لإرساء أساس تعاون دولي معزز في سبيل تحقيق الحد الأمثل من فوائد الهجرة. وعلينا ألا ندع هذه الفرصة تفوتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد آيدين، وزير الدولة في تركيا.

السيد آيدين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني من خطباء لتهنئة الأمين العام وزملائه على تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى، المناسب التوقيت والحاسم الأهمية، وهو حوار لا بد منه لفهم حالة الهجرة الراهنة وإدارتها المتعددة الأبعاد.

تقوم علاقة وثيقة ومعقدة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى التنمية السياسية للمجتمعات المعنية. ويتوقف مستقبل الكثير من العلاقات الدولية عامة، ومن السياسة الدولية خاصة إلى حد بعيد على كيفية تناولنا مسألة الهجرة، التي تحتاج إلى استراتيجيات وخطط عمل منسقة بصورة عقلانية وعلمية، على الصعيد الوطني وعلى صعيد بلدان المنشأ والمقصد.

وعلى نحو خاص، تقتضي هذه الاستراتيجيات والسياسات المتصلة بالتكامل حوارا مبتكرا، مخلصا لتحديد بارامترات عملية للتكيف الاقتصادي والاجتماعي – الثقافي تنسجم مع العمل بالقيم الديمقراطية فضلا عن حقوق الإنسان الأساسية.

وتكتسب تلك النقطة أهمية بالغة لأن المأزق الحالي المتعلق بالهجرة يهدد بأن يصبح قضية حساسة جدا، لا من ناحية التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا من ناحية السلام والأمن العالميين. ففي العديد من أنحاء العالم يعاني السكان المهاجرون من صعوبات مرهقة في الوصول إلى التعليم والإسكان وفرص العمل. وهناك أشكال لا تحتمل من التمييز – والتمييز العنصري والثقافي بصفة خاصة – بدأت تتحول إلى قضية كبرى في مناطق عديدة من العالم. وشتى أنواع الحجج ذات النعرة الثقافية والحضارية، بدأت تطالب باستيعاب قسري واضح لا يبدي احتراما يذكر للهويات الثقافية والتنوع الثقافي اللذين يتسقان مع القيم المشتركة، وذلك بدلا من الاندماج المتصف بالإنسانية. وغني عن القول إنه لا يحق لأحد أن يطلب منا إبداء التسامح تجاه الاختلافات الثقافية التي تمس حقوق الإنسان الأساسية. إلا أنه لا بد من مراعاة حقيقة أنه لا يمكن تحقيق الاندماج والتعايش الخلاقين والمستدامين إلا في إطار عام تعرّفه تلك القيم بأنه احترام لكرامة الإنسان والعدالة وسيادة القانون والتسامح والتعددية الثقافية وما إلى ذلك.

والاندماج هو القضية الأساسية، وهو يقتضي بالضرورة وجود منظور متكامل وديناميي من جانب بلدان المنشأ والمقصد.

والتنمية الاقتصادية ليست سوى عنصر واحد من التنمية البشرية ككل. وبدون التوفر الكافي للحقوق والحريات القانونية والاجتماعية والثقافية، لا يمكن لمجتمعات المهاجرين أن تشعر بأنها في وطنها. فالتمييز بجميع أشكاله يترع إلى إثارة إحساس بالغربة لدى المهاجرين، وخاصة الشباب منهم. ولتفادي ذلك، لا بد من الدخول في حوار يرتكز على معرفة موثوق بها وتواصل حيوي، ومشاركة فعلية أمينة تتسم بالمسؤولية الأخلاقية. وعلينا أن نأخذ المؤسسات الدولية ذات الصلة وقراراتها وجهودها مأخذ الجد.

إن تركيا، وهي بلد منشأ وعبور ومقصد في مجال الهجرة، كانت دائما مستعدة لأن تكون شريكا ناشطا في مسعى نبيل من هذا القبيل. وهذا ما يدعوها، على سبيل المثال، إلى تأييد إنشاء المحفل التشاوري الذي يوصي به الأمين العام في تقريره. ولكننا غير سعداء لأن العديد من الدول المستقبلة للمهاجرين، باستثناء قلة من البلدان، لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ختاما، سيظل المهاجرون يواصلون الإسهام في الهياكل الديمغرافية لبلدان المقصد وفي اقتصاداتها ونظمها للأمن الاجتماعي. إلا أن إسهامهم سيتوقف، في المقام الأول، على إيجاد حلول لمشاكلهم. ولهذا الغرض، ينبغي لبلدان المقصد، أولا، أن تخفف من سياسات الهجرة التقييدية التي لا تسمح بالدخول إلا للمهاجرين المثقفين وذوي المهارات العالية. ثانيا، ينبغي لبلدان المقصد أن تشجع إقامة مشاريع استثمارية لتوظيف العمال غير المهرة محليا في بلدان المنشأة. ثالثا، ينبغي لبلدان المقصد التصديق على الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق الإنسان للمهاجرين. وأخيرا، ينبغي أن يكون التعاون الدولي الفعال الذي يستهدف منع الإساءة إلى المهاجرين، والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، ضمن الأهداف ذات الأولوية.

ويحدونا الأمل في أن يكون هذا الحوار الرفيع المستوى فعالا في توفير فهم أفضل لجميع الجوانب المتعلقة بالهجرة والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرتورو بريون، وزير العمل في الفلبين.

السيد بريون (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يعيش بالخارج أكثر من ٨ ملايين من أبناء الفلبين، وهم يشكلون ١٠ في المائة من مجموع سكاننا. وهؤلاء يمثلون لي ٨ ملايين سبب للوقوف أمام الجمعية العامة اليوم، تأييدا لعقد هذا الحوار الرفيع المستوى.

إن الهجرة الدولية، بالشكل الذي تجري به اليوم، هي تجربة مألوفة لنا. فأولا، أطلقنا في عام ١٩٧٤ برنامج الفلبين للعمالة بالخارج، كتدبير متاح بسهولة للحد من معدل البطالة المرتفع في بلدنا، والمشاكل المتعلقة بالعملة الأجنبية.

وعلى مر السنين، وجدنا أنه ينبغي لنا أن ندعم ما هو أكثر من مجرد استراتيجية مؤقتة؛ واكتشفنا أن وجود استراتيجية وطنية هو الذي يمكن أن يؤثر تأثيرا عميقا على حياة شعبنا، وعلى اقتصادنا، وكذلك على شعوب واقتصادات البلدان المستقبلة لعمالنا. وهكذا تطورت الهجرة التعاقدية، بالنسبة لنا، إلى مسعى يتسم أساسا بحماية عمالنا بالخارج وكذلك الأسر التي يخلفونها وراءهم، والاهتمام بالبلدان المتلقية التي تستضيف عمالنا.

وقد عبّرنا عن سياساتنا المتعلقة بالهجرة من خلال قانون سنة ١٩٩٥ للعمال المهاجرين والفلبينيين الموجودين بالخارج، وهو قانوننا الأساسي الذي يوفر الإطار المؤسسي والقانوني للعمالة الفلبينية بالخارج.

والهجرة، بوضعها الحالي الذي يعني تنقلات جماعية لأفراد عبر الحدود، تثير، بحكم طبيعتها، قضايا معقدة تتجاوز مجرد استضافة رعايا أجانب داخل حدود بلد ما. إنها ظاهرة مركبة تنطوي على إمكانية احتدام صراعات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية، في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وهكذا تكون إدارتها، حتى في أفضل الظروف، مسألة مركبة.

والخطوة المهمة في معالجة تلك القضايا المركبة، هي النظر إليها بعين إيجابية، بمعنى أن الهجرة، سواء كانت إلى الداخل أو إلى الخارج، تمليها احتياجات بلد ما، وأن تلبية تلك الاحتياجات تشكل دافعا كافيا لقيام تعاون بين البلدان الأطراف المشاركة في عملية الهجرة. وحيثما يمكن تلبية الاحتياجات على نحو يوجد احتمالا بتحقيق مكاسب، يحتم المنطق وجود تواصل وتعاون فيما بين البلدان لنشر وتقاسم جهود التكيف، ومن ثم تحقيق الحد الأقصى من المكاسب للجميع.

وهناك خطوة مهمة أخرى في هذا الصدد، وهي النظر إلى مسألة الهجرة وإلى التعاون الذي يتطلبه تناولها، من منظور التنمية.

إن تنمية أية أمة تقتضي وجود أصول وموارد واستخدامها بصورة فعالة. وبالنسبة للهجرة، يشكل البشر ومهاراتهم الأصول التي تنتج مكاسب مثمرة. وهي الأصول التي تستغلها الأمم المتلقية لصالح أنشطتها الاقتصادية. وهي أيضا نفس الأصول التي تجني التحويلات التي يتلقاها الوطن من رعاياه العاملين بالخارج، وهي بعينها الأصول التي تولد المكسب الفكري الذي يستخدمه المهاجرون في أوطانهم بعد عودتهم من العمل بالخارج.

وفي هذا الضوء، فإن بلدان المنشأ والمقصد تستفيد من الهجرة على حد سواء، ويكون لديها كل مبرر للاستمرار في تعزيز وتجديد أصولها المشتركة – ألا وهي مهارات العمال المهاجرين. ولكي يستفيد المهاجرون وبلدانهم بالكامل من مزايا تحويلات المهاجرين، لا بد من تسهيل تدفقات تلك الأموال – بجعلها أقل تكلفة وأقرب منالا، فضلا عن جعلها أسرع وأكثر أمانا. وهذا مجال آخر يحتاج بشدة إلى التعاون بين البلدان المرسلة والبلدان المتلقية، الأمر الذي سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز التنمية.

وعودة المهاجرين المؤقتين إلى وطنهم بصفة نهائية، تعفي البلد المتلقي من عناء التكفل بسكان لا يحصل منهم على مزايا اقتصادية كاملة، ومن هنا تصبح مكسبا للبلد المتلقي. وهكذا ينبغي لمجموعة البلدان المستضيفة أن تشجع على رحلة الذهاب دون الإياب بمساعدة بلدان الأصل التي سوف تستوعب كل أعباء العناية بمسنيها ومواطنيها الذين كانوا منتجين في السابق. وتلك المساعدة يمكن أن تتجلى على خير ما يرام في مساهمة بلدان المقصد في جهود الاندماج التي تبذلها بلدان الأصل.

ولما كانت الهجرة تنطوي على علاقات بين الأفراد والأمم وفيما بينهم وفيما بينها، فإن تلك العلاقات يجب أن ترتكز على أسس مبدئية لكفالة السير السلس والآمن والمنتظم للهجرة. وأحد تلك المبادئ يجب أن يكون حماية حقوق الإنسان للأفراد. وبهذا الأساس فقط، المعزز بمبادئ الأمانة والإنصاف، يمكن للحكومات أن تحصل على الفائدة القصوى من القدرة الإنتاجية للأفراد ويمكن للأفراد أن يحققوا لأنفسهم فوائد التنمية التامة للهجرة.

علاوة على ذلك، لن يتسنى الحفاظ على تلك الأسس إلا في ظل سيادة القانون، لأنه ما من علاقة من أي نوع يمكن أن تعين بطريقة مثمرة من دون قواعد المنطق المقبولة للجميع. ولبلوغ تلك الغاية تحث الفلبين كل الدول على النظر في التصديق على الصكوك القانونية القائمة التي تمس الهجرة وحقوق المهاجرين والمساعدة التي يجب أن تقدمها أسرة الأمم لهم، وكذلك على النظر في اتخاذ التدابير اللازمة للتطبيق الفعال لتلك الصكوك.

تجربتنا تعلمنا أن البعض من المهاجرين معرضون بشكل خاص لخطر الاستغلال والإساءة والتمييز، ويقعون فريسة سهلة للجرائم والاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص. وأشير بذلك إلى النساء والأطفال، الذين يعتبرون بالفعل مصادر قلق خاص للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. وإن الفلبين تقترح إيلاء المزيد من الاهتمام الوثيق بهم باعتبارهم مهاجرين ضعفاء يحتاجون إلى دعم شامل موجه.

أختتم بياني بعبارة أمل بأن الزخم السياسي الذي ولّده الحوار الرفيع المستوى هذا سيفضي إلى تقديم الدعم اللازم لإقامة منتدى ملائما أو آلية ملائمة للمناقشة المنتظمة وتبادل الأفكار وتحسين التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة حول الهجرة والطاقات الهائلة الكامنة فيها بالنسبة إلى التنمية.

وأختتم هذا البيان أيضا بترديد ملاحظة أن الهجرة مسعى يقدم عليه الناس الذين يقتلعون أنفسهم من بيئتهم المألوفة ليجازفوا ويتلمسوا طريقهم في بيئات غريبة غير مألوفة. ذلك هو الوجه الإنساني للهجرة الذي يجب علينا جميعا أن نتأمل فيه قبل كل شيء آخر عندما نتفحص جوانب الهجرة المتعددة الأبعاد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد قسطنطين رمدانفسكي، الوزير والمدير المسؤول عن الوكالة الاتحادية لخدمات الهجرة في الاتحاد الروسي.

السيد رمدانفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يولي أهمية كبيرة للحوار الرفيع المستوى هذا. ونرى أن النظر في الهجرة الدولية كعامل إنمائي يتسم بالأهمية وحسن التوقيت في آن واحد.

وفقا لبيانات الأمم المتحدة، تحتل روسيا اليوم المرتبة الثانية في العالم بين البلدان التي لديها أكبر عدد من المهاجرين الدوليين. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، أصبحت روسيا في غضون السنوات الـ ١٥ الماضية محطة رئيسية لشتى تدفقات الهجرة. وإن التحدي الرئيسي الذي نعمل على مواجهته اليوم في روسيا يتمثل في تنظيم الهجرة بطريقة متحضرة. وفي سياق ذلك التحدي أشدد على أربع أولويات

في سياسة الهجرة الروسية: كفالة الظروف الأمثل للنهوض بمعايير القانون العام؛ حماية حقوق الإنسان؛ المحافظة على القانون والنظام وبسط سيادة القانون؛ الاستفادة القصوى من النتائج الايجابية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديموغرافية للهجرة.

وروسيا، من ناحية، تعمل على خلق الظروف التي تجعل منها بلدا جذابا يقصده المهاجرون؛ ومن ناحية أخرى، ما فتئنا نتخذ الإجراءات الحاسمة ضد الهجرة غير القانونية. غير أننا لا نقاتل المهاجرين غير الشرعيين وإنما نسعى إلى الحد من أسباب الهجرة غير القانونية. ونحن على ثقة بأن من المستحيل وقف الهجرة غير القانونية بأساليب القمع أو فرض القيود فقط.

وفي ذلك الصدد من الملائم الاستشهاد بتأكيد الأمين العام كوفي عنان بأن بلدانا قليلة فحسب استطاعت أن تخفض عدد المهاجرين عن طريق وضع الضوابط الصارمة. لقد تغلبنا على المفهوم الخاطئ ذاك ونعمل الآن على تصميم أدوات تشريعية أكثر مرونة بشأن الهجرة.

وبغية اجتذاب عمال مهاجرين بصورة قانونية، أقدمنا على تبسيط الإجراءات التي تنظم وجود واشتغال الأجانب تبسيطا كبيرا. وعقيدة تلك القوانين تتمشى بصورة تامة مع واجبات روسيا الدولية، بما فيها الواجبات الخاصة في مجال حماية حرمة البيانات الشخصية.

إننا ننظر إلى الهجرة غير الشرعية كخطر على أمننا الوطني. واستنادا إلى تقييمات الخبراء، يوجد ما يقرب من ١٠ ملايين مهاجر غير قانوني في الأراضي الروسية اليوم. وهم، كقاعدة، مواطنو بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وعدد من البلدان التي تعاني من محدودية أسواق العمل. واستنادا إلى تقديراتنا، تبلغ الأضرار الاقتصادية التي تلحقها الهجرة غير القانونية بروسيا عن طريق التهرب من الضرائب وحده أكثر من ٨ بلايين دولار في السنة. وكل عام، يصدر المهاجرون من بلدان كمنولث الدول المستقلة أكثر من ١٠ بلايين دولار من روسيا، بالالتفاف على إجراءات المراقبة الحكومية. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ حجم التحويلات المالية المسجلة لمواطني تلك البلدان أكثر من ٣ بلايين دولار. وقد تصاعد حجم التحويلات التي بعث بها العمال المهاجرون من روسيا بمعدل الضعف ونصف الضعف إلى ضعفين سنويا.

تلك الأمثلة التوضيحية تجعل من الواضح بجلاء تام مدى معقولية المبادرات التي تقترحها المنظمة الدولية للهجرة، على سبيل المثال، التحسين الجذري في نظم جمع البيانات عن التحويلات واستخداماتها.

وفي سياق مراجعتنا لتشريعاتنا بهدف تنظيم عمالة المهاجرين غير القانونيين، نتطلع إلى تجارب البلدان الأوروبية التي تفرض غرامات شديدة على أصحاب العمل عن كل عامل مهاجر غير قانوني يشغل وظيفة. إن تجمع العمال المهاجرين غير القانونيين وتجمع العمال المهاجرين القانونيين إنما هي بمثابة قنوات متصلة؛ وكل حافز للمكوّن القانوني يخفض بالطبع حجم المكون غير القانوني. وهذا العام نتوقع زيادة في عدد المهاجرين بثلاثة أضعاف مستويات السنوات السابقة.

الاتحاد الروسي يدرك تماما أننا، في محاربة الهجرة غير القانونية، لا يسعنا أن نعول حصرا على مواردنا الذاتية وحدها. ولن يتسنى لنا إلا بتوحيد جهودنا مع جهود شركائنا الأجانب أن نأمل في تحقيق نتائج فعلية. وقد وقعنا عددا من الاتفاقات الدولية التي تسعى إلى خلق الظروف الميسرة لوجود واشتغال المهاجرين القانونيين. ونعلق آمالا خاصة على التعاون مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية – الآسيوية، حيث يُضطلع بجهود

مشتركة لتبسيط اجراءات الهجرة لمواطني الجماعة. وما فتئنا نبذل جهودا مماثلة بين أعضاء كمنولث الدول المستقلة. ولبلوغ تلك الغاية شرعنا في تأسيس مجلس يعنى بالهجرة داخل جمعية البرلمانيين في كمنولث الدول المستقلة. ويحدونا الأمل أن توفر هذه الخطوة زخما لتحسين ظروف معيشة المواطنين وحماية أرواحهم وحرياتهم في بيئة ما بعد العصر السوفياتي.

كما نعلق كبير أملنا على عودة المغتربين إلى وطنهم الأصلي. وقد أصدر رئيس الاتحاد الروسي مرسوما أقر برنامجا حكوميا لتيسير العودة الطوعية للمغتربين الروس من الخارج، برنامجا لن يكتسي تنفيذه أهمية عظمى من الناحية الإنسانية ومن ناحية حقوق الإنسان فحسب، وإنما سينهض أيضا بتنمية بلدنا بأسره.

فيما يتعلق بخلق مؤسسة عالمية معنية بالأيدي العاملة المهاجرة، نرى أن الموضوع يجب النظر فيه من زاوية تحقيق نتائج عملية على أساس مبدأ حق الدولة غير القابل للتصرف في تحديد أولوياتها هي في ميدان الهجرة.

ختاما، أود أن أذكر مرة أخرى أن روسيا، بالنسبة إلى سياسة الهجرة التي تنتهجها، لا تعتبر نفسها في موقف معارض للمجتمع الدولي بأي طريقة. يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا عن طريق الجهود المشتركة لتحقيق أقصى الفوائد المترتبة عن الهجرة على العولمة والتكامل في العالم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب بوزارة الدولة ووزارة الخارجية المسؤول عن الشؤون المغاربية والأفريقية في الجزائر.

السيد مساهل (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، هل لي أن أبدأ بالقول إننا عظيمو السعادة برؤيتكم ترأسون هذا الحوار الهام والجديد بشأن الهجرة. وأنا واثق بأن أعمالنا ستتوج بالنجاح تحت قيادتكم. هل لي أيضا أن أثني على الأمين العام على مبادرته إلى هذا الحوار الهام في هذا الوقت المناسب جدا، وعلى تقديم تقرير ذي صلة قوية إلينا.

تقدر الجزائر تقديرا كاملا أهمية هذه المناقشة ولديها أسباب وجيهة في إبداء اهتمام كبير بها. وتتضمن هذه، أولا وفي المقام الأول، وجود جماعة جزائرية كبيرة في الخارج، نهتم بمصيرها اهتماما كبيرا. ونعتزم العمل مع بلدان أخرى في سياق الحوار والاتفاقات الثنائية وداخل الهيئات الإقليمية والدولية، للمحافظة على كرامتها، والدفاع عن حقوقها المشروعة وحمايتها من ويلات كره الأجانب والعنصرية.

وينبغي أن تكون الخطوة الهامة الأولى ضمان التنفيذ العالمي للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتحريرها من القيود القائمة اليوم.

ثانيا، أصبحت الجزائر اليوم بلدا لعبور المهاجرين، ومعظمهم غير قانونيين. وموقعها الجغرافي يجعلها على اتصال بالشمال الثري والمزدهر، الذي اختار استبعاد حركة البشر من السياسة الليبرالية التي يدعو إليها في علاقاته بالجيران المباشرين، وبالجنوب الذي لا يزال خاضعا، على الرغم من التضحيات الكبيرة، للتخلف والفقر.

وليس مما يبعث على الدهشة أن هذه الحالة تجعل أناسا كثيرين يهاجرون من المناطق الفقيرة ويذهبون على نحو رئيسي إلى أوروبا بحثا عن الفرص لحياة أفضل. هذه الحركات توجد لكل من بلداننا مجموعة كبيرة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية. وبسبب اتخاذ سياسات قمعية واستبعادية والتشديد البالغ لشروط منح التأشيرات فإن الهجرة غير القانونية أوسع نطاقا. إن الحوار الذي نبدأه اليوم ينبغي ألا يهمل هذا الجانب من المسألة.

ثالثا، أصبحت الجزائر تدريجيا بلدا للمقصد بالنسبة إلى المهاجرين. لدينا حاليا مهاجرون من ٤٢ بلدا، معظمها أفريقي. وهم يشكلون عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني الذي لا يمكنه حتى الآن، مع الأسف، أن يوفر فرص عمالة تكفي طالبي العمل المحليين. هذه الحالة تؤكد على الحاجة إلى التوصل إلى أشد الحلول مناسبة للمشاكل التي تثيرها الهجرة بين بلدان الجنوب، وهي تؤكد أيضا على العلاقة الوثيقة بين الهجرة والتنمية. هذا هو جانب أساسي لمسألة الهجرة وينبغي أن يكون محورا رئيسيا للاهتمام في هذا الحوار الرفيع المستوى.

رابعا، الجزائر هي أيضا ضحية لهجرة الأدمغة، وهي ظاهرة تحرم البلدان النامية من موردها الأهم وتزيد اعتمادها على دراية ومعرفة البلدان المتقدمة النمو. ومن سوء الحظ أن كثيرا من البلدان النامية تشجع على هذا النزيف، الذي يطلق عليه مختلف الأسماء، بما في ذلك الهجرة المختارة بحرية. هنا مرة أخرى يقع على الحوار الرفيع المستوى واجب التوصل إلى حل يحمي حق بلدان الجنوب في التنمية.

تؤيد الجزائر النهوض بالتعاون الدولي الوثيق والفعال بشأن الهجرة. وتعتقد أن مكافحة الهجرة غير القانونية، بخاصة الشبكات عبر الوطنية التي تتبع أسلوب المافيا والتي حصلت على فائدة كبيرة من الاتجار بالبشر، ينبغي تعزيزها في سياق التعاون الدولي. هناك، على وجه خاص، حاجة إلى النهوض بالتنمية وإلى تضييق الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

هنا يكمن الحل الحقيقي للمشاكل الرئيسية التي تثيرها حركات الهجرة الحالية. ومعالجة الهجرة من زاوية الأمن فقط تمهد السبيل للوطء بالأقدام على كرامة الملايين، أو حتى مئات الملايين، من الأشخاص، ولانتهاك الحقوق الأساسية والحق في التنمية للمهاجرين غير القانونيين المتدفقين. وتركيز الاهتمام على تعزيز الرقابة على طرق الهجرة أو إضفاء الطابع الإقليمي على حق اللجوء، واللجوء إلى شروط ووسائل أخرى لممارسة الضغط على بلدان الأصل والعبور كطريقة لكبح تدفقات المهاجرين لا ينكر أنها سياسات تنطوي على مخاطر كبيرة.

ونحن نرى أن تحويل وفورات المهاجرين إلى بلدان الأصل لا يمكنه أن يحل محل السياسات الطوعية لدعم تنمية البلدان الأفقر. ونعتقد أن الوسائل القليلة لبلداننا ينبغي ألا تستمر البلدان المتقدمة النمو في شرائها. وأيضا ينبغي السعي إلى اتخاذ سياسات وأدوات أكثر تجديدا، على نحو رئيسي بالدعم الأكبر والالتزام الأكثر تصميما من جانب البلدان المتقدمة النمو، من أجل إشراك المَهاجر بفعالية أكبر في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية لبلدان الأصل.

هذه بعض المبادئ التي يقوم عليها موقف بلدي من مسألة الهجرة. إنه رؤية واقعية وبراغماتية تجعل نهجا عالميا ومتماسكا ومتوازنا متكاملا حيال هذه المسألة محل اعتزاز. ومبادراتنا واقتراحاتنا تستنير بها داخل مجموعة ٥ + ٥ لحوض البحر الأبيض المتوسط الغربي وفي السياق الأوسع، وهو سياق الإتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بأفريقيا رأت الجزائر أن من المناسب أن تقترح أن يكون هذا البند مدرجا في جدول أعمال الإتحاد الأفريقي ابتغاء التوصل إلى موقف مشترك حيال هذه المسألة. بفضل التأييد الإجماعي من جانب الاتحاد الأفريقي لهذه المسألة تمت صياغة موقف مشترك خلال الاجتماع الرفيع المستوى للخبراء الأفارقة الذي كان لبلدي شرف استضافته في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وقد وافق الإتحاد الأفريقي عليه خلال مؤتمر القمة الذي عقدة في بانجول. ويشكل هذا الموقف المشترك خارطة طريق لأفريقيا في نهجها الجماعي إزاء ظاهرة الهجرة في أفريقيا نفسها، وامتدادها في الخارج،

في الاتحاد الأوروبي على نحو رئيسي. وسيوفر ذلك يقينا مدخلا مفيدا في الحوار الذي يعتزم الأمين العام إجراءه في سياق المنتدى العالمي للهجرة. ونعتقد أن هذا المنتدى سيكون أداة مفيدة وحسنة التوقيت في تشجيع التناول الإيجابي لمسألة الهجرة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): المتكلمة التالية هي معالي الأونرابل السيدة بيليي ميلار، الوزيرة الأقدم ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة بيليي ميلار (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): بسرور كبير أتناول هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية، الذي يمثل خطوة هامة في التعاون العالمي المعزز بشأن مسألة الهجرة الدولية والتنمية. ولدي وطيد الأمل في أن يُعتبر هذا الحوار بداية لنظر مستمر في مسائل الهجرة العالمية في الأمم المتحدة.

ومن البداية أود أن أنضم إلى البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الداخلية لجنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن تاريخ منطقة البحر الكاريبي مرتبط ارتباطا لا ينفصم بحركة الناس، مكرهين، كما في حالة الأفارقة الذين أحضروا بوصفهم عبيدا إلى شواطئنا، أو على نحو طوعي، كما في حالة المستوطنين والمهاجرين والخدم المتعاقدين لمدة محددة. وفي منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية فإن القرن العشرين أدى إلى نشوء الهجرة داخل المنطقة وحركة أفراد شعبنا إلى أمريكا الشمالية وأوروبا.

وأوجد عهد الهجرة الدولية الجديد تحديات وفرصا للمجتمعات في كل أنحاء العالم، وأكد على الصلة الواضحة بين الهجرة والتنمية، وأيضا على الإمكان الذي يوفره للتنمية المشتركة. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون البلدان لتهيئة وضع يعود بالفوائد المتبادلة للمهاجرين، وبلدانهم الأصلية، وللمجتمعات التي ينتقلون إليها. ولذلك، فإن بربادوس تؤيد اقتراح الأمين العام بشأن

> ”إنشاء عملية تشاورية داخل الأمم المتحدة تسمح للحكومات بصياغة نُهج بنَّاءة لجعل ما يمكن أن تسهم به الهجرة الدولية في مجال التنمية أمرا واقعا“. (A/60/871، الفقرة ٢٩٦)

ومن المنافع المستفادة من المواطنين الكاريبيين الذي يعيشون في الخارج التحويلات المالية إلى العائلات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في بلدانهم الأصلية. والبلدان الكاريبية في عداد البلدان الثلاثين المتلقية لأعلى تدفقات التحويلات المالية من حيث نسبتها المئوية من إجمالي الناتج المحلي. إذ تفوق تدفقات التحويلات الآن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المنطقة ككل. ويجب أن أشدد على أن تدفقات رؤوس الأموال هذه، بشكل رئيسي، هي أموال خاصة ترسل إلى عائلات، ولا يمكن اعتبارها بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتمويل التنمية، كما اقترحت بعض الجهات. كما أنه لا يمكن النظر إلى تلك التحويلات كبديل عن تمويل الجهود الوطنية الإنمائية.

وفي حين أن جاليات المهاجرين من بربادوس ما زالت تسهم إسهاما كبيرا في تنمية بربادوس، ما زلنا نواجه تحديات بسبب خروج أكثر الناس تعليما ومهارة في منطقتنا. وفي حقيقة الأمر، أن هذه المشكلة تؤثر على منطقة الكاريبي بأسرها، بالإضافة إلى العديد من البلدان النامية الأخرى. وتسجل منطقة الكاريبي أعلى نسبة للهجرة في العالم إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالنسبة إلى قوتها العاملة. وتمثل منطقتنا مصدرا رئيسيا للعاملين ذوي الكفاءة العالية، ولا سيما المدرسون والممرضون وغيرهم من الفنيين في مجال الرعاية الصحية.

ووفقا لدراسة صدرت مؤخرا لصندوق النقد الدولي، فإن جميع بلدان منطقة الكاريبي تقريبا تقع في نطاق البلدان العشرين الأعلى في العالم من حيث معدل المهاجرين من خريجي الجامعات. وفقدت أغلب البلدان الكاريبية على مر الزمن ٥٠ في المائة من فئة خريجي الجامعات في قوتها العاملة، وأكثر من ٣٠ في المائة فن فئة خريجي المرحلة الثانوية.

إن حجم هذه الأرقام يشكل مصدرا للقلق، لأن خروج الفنيين المدربين من ذوي المهارات العالية والقيمة من المنطقة له آثار خطيرة على مكتسبات التنمية. وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٦٣ من تقريره ''، فإن الاقتصادات الوطنية الصغيرة هي الأكثر تعرضا لـ ''هجرة الأدمغة''، ولا سيما في قطاعات هامة كالصحة والتعليم''. ومن الضروري اتخاذ تدابير للتصدي لهذا العائق أمام تنميتنا.

وهناك عنصر مرافق إيجابي لتنقل مُقدمي الخدمات عبر الحدود. إذ توجد منافع متبادلة تجنيها بلدان المقصد والبلدان الأصلية على حد سواء. فبلدان المقصد تتلقى من جانبها، مساهمة كبيرة من المهاجرين في بناء اقتصاداتها ومجتمعاتها. ومن جانب البلدان الأصلية، ستأتي في نهاية المطاف ''تحويلات الخبرات''، أي عندما يعود المهاجرون إلى الوطن بقدرات ومهارات معززة، تعود بأثر إيجابي على جهود التنمية الوطنية.

ويوجد في الوقت الحالي فراغ على الصعيد العالمي في معالجة مختلف عناصر الهجرة الدولية والتنمية. والحوار الرفيع المستوى خطوة أولى سليمة، وبربادوس تولي أهمية كبيرة للحاجة إلى التصدي لتلك المسائل في داخل السياق المتعدد الأطراف. ولا ينبغي لاهتمامنا بهذه المسألة أن يتوانى الآن. فسيكون للهجرة أثر هام على قدرة بلداننا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهذا الحوار الرفيع المستوى يمكن أن يُحدث أثرا فارقا إذا ما اعتمدنا نهجا كليا بشأن المسألة. ويجب أن نبدي الإرادة السياسية لمتابعة نتائج مداولاتنا بطريقة فعالة وتتجه إلى تحقيق النتائج. ولا يجوز لنا أن نتقاعس عن هذه المهمة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فرانسيسكو لينيز ريفاس، وزير خارجية السلفادور.

السيد لينيز ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن سعادة السلفادور لرؤيتكم تترأسون هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. إن هذا بالتأكيد مصدر اعتزاز لجميع النساء في كل أنحاء العالم. وبالنيابة عن حكومة السلفادور، أود أن أعبر عن استعدادنا للتعاون معكم لضمان نجاح ولايتكم.

وترحب السلفادور بإجراء هذا الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة، فهي من مواضيع الساعة الهامة للغاية على الصعيد الدولي، ومحور تركيز رئيسي في السياسة الخارجية للسلفادور. وينبغي معالجة الهجرة بطريقة واسعة توفر منظورا متكاملا وفهما عميقا لموضوعها. والهجرة، في حقيقة الأمر، مسألة اجتماعية دولية تنشأ عنها عملية دينامية مُركَّبة تشتمل على جوانب مختلفة، بما فيها تدفقات الأفراد، ورؤوس الأموال، والسلع والخدمات. وتشمل أيضا الحقوق والواجبات، والتنظيم والمساعدة والتعاون، والعمليات القانونية والتشريعية، والدراسات والأبحاث في موضوع الهجرة، وما يتبع ذلك من عمليات رقابة من جانب منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن، تعتبر السلفادور أن ظاهرة الهجرة تسير جنبا إلى جنب مع عمليات التنمية والتعاون الدولي. والسلفادور لا ترى أنها مسألة هامشية أو أنها لا تتعرض للتغيير، بمعنى أن المهاجرين ما هم إلا مجرد قوة عاملة في

بلدان المقصد، ترسل التحويلات المالية بلا عاطفة، الأمر الذي تترتب عليه خدمات مالية إضافية.

إن السلفادور ترى النقيض من ذلك، فنحن نركز على الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذه الظاهرة، ونولي أهمية رئيسية للجانب الإنساني، بغية حماية حقوق الإنسان للأفراد الذين، لسبب أو آخر، كان عليهم أن يغادروا بلدانهم الأصلية، وأن يندمجوا اجتماعيا واقتصاديا في مجتمعات أخرى، حيث يتفاعلون مع الثقافة والأعمال التجارية، أو حتى في الساحات السياسية لبلدان المقصد.

وتقوم منطقة أمريكا الوسطى بمساع طويلة الأمد لمواءمة الجوانب الهامة لسياسات الهجرة الداخلية لكل من بلداننا. والهدف هو التوصل إلى اتفاقات إقليمية على أساس توافق الآراء بغية تحقيق التكامل بين جهود الحكومات والمجتمع المدني لإيجاد حلول إيجابية لمسائل متعددة، كحماية حقوق الإنسان الأساسية – حقوق الطفل والمرأة والفئات الضعيفة بين السكان – وبصفة خاصة ضمان التكامل المثمر والتركيز على الهجرة، بما في ذلك الجهود في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وإعادة تأهيل ضحايا الاتجار.

وقد شهد هذا العام إنشاء اللجنة الحكومية الدولية، المعنية بالاتجار بالبشر من أجل مكافحة هذه الآفة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مأوى لمساعدة ضحايا تلك الجريمة. وقد انضممنا إلى عدد من الصكوك الدولية في سياق الأمم المتحدة. وعلى صعيد القوانين الوطنية، بدأنا بإجراء إصلاحات لتعزيز مكافحة تلك الجرائم.

إننا نعتبر هذا الحوار الرفيع المستوى منتدى جاء في وقت مناسب جدا لإقامة الاتصالات، وتبادل المعلومات والتجارب، والنظر في التدابير المتخذة، والتقدم المحرز في السعي إلى التعاون المتعدد الأطراف. ولهذا، نؤمن بأن هذا المنتدى يجب أن يشكل بداية حوار دولي يقترح مبادرات، ويناقش أفكارا، ويقوم بمتابعة ما عُولج من مسائل، ويتيح للدول الأعضاء فرص التعاون الدولي.

ومن بين المساهمات في هذا الصدد، التقرير الأخير للأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/60/871)، الذي يكشف لنا أن زيادة حرية تنقل العمال بين البلدان لا تساعد على زيادة العوائد العالمية فحسب، بل تجعل أيضا توزيع تلك العوائد أكثر إنصافا. وهذا يؤكد وجهة نظرنا بأن هذه الظاهرة تشجع تطوير عمليات ذات آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية في بلدان المقصد.

وبالإضافة إلى ذلك، أود الإشارة إلى النتائج النهائية للاجتماع الذي عُقد في مدريد، في سياق الاجتماع الأيبيري – الأمريكي بشأن الهجرة والتنمية. فقد اتفقنا في ذلك الاجتماع على أن هذه المسألة حيوية لبلداننا. وعلاوة على ذلك، تشاطرنا التجارب، وأفضل الممارسات، والدروس المستخلصة، حتى نتمكن من اتباع نهج شامل يؤدي إلى وضع ترتيبات بشأن الهجرة، تتماشى مع سياسات بلدان المنشأ، والعبور، والمقصد، وتركيز ما نتخذه من إجراءات على ضمان رفاه الإنسان، وأمنه، وكرامته، وتطوره، وحمايته.

وأود الآن أن أتكلم باقتضاب بصفتي الرئيس الحالي للمؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة. فمنذ تأسيسه قبل ١٠ سنوات، ما انفك المؤتمر يشكل منتدى للحوار والتنسيق والتعاون، توصلت فيه بلدان المقصد والعبور والمنشأ إلى اتفاقات هامة، وخططت لأنشطة تروم مساعدة المهاجرين من سكان المنطقة. وتعكس خطة عمله الجهود المبذولة في ثلاثة مجالات: سياسات الهجرة وتدبيرها، واحترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين، وصياغة السياسات ووضع الآليات الكفيلة بتعزيز الصلة بين ظاهرة الهجرة وتشجيع التنمية الاقتصادية – الاجتماعية الوطنية.

ويُشكل المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة آلية مناسبة للسعي إلى إبرام اتفاقات. وقد أتاح المؤتمر الفرصة لمعالجة ما تنطوي عليه مسألة الهجرة الإقليمية من حقائق معقدة، بصورة صادقة ومنفتحة، وفي إطار ملؤه الثقة المتبادلة. ويبدو أن هذه الظاهرة تحدث في إطار دولي تتزايد عولمته وترابطه، وله علاقة بميل البلدان الملحوظ إلى الاندماج.

ويتمثل أحد جوانب إطار للتعاون المتعدد الأطراف ذلك في النتائج النهائية الملموسة التي توصل إليها المؤتمر. ومن المشاريع المزمع إنجازها تنظيم حملات إعلامية عن مخاطر الهجرة غير القانونية، والاتجار بالأشخاص، والتهريب غير المشروع للمهاجرين.

ونود تجديد تأكيدنا على أهمية تقديم الرعاية إلى الأشخاص الذين أصيبوا بعاهات بدنية نتيجة لهجرتهم. وفي ذلك السياق، قدمنا في المؤتمر الإقليمي مشروعا نأمل أن يتوسع نطاقه ويحظى بالدعم من خلال التعاون الدولي، لا سيما من المنظمات المتخصصة في هذا المجال.

وأود التشديد على الإجراءات المتخذة في المؤتمر لتصميم آليات بسيطة ومرنة لتبادل معطيات إحصائية بشأن الهجرة، في صيغة شاملة تُمكّن من الحصول على معلومات مستكملة تيُسر الرجوع إليها، وتوفر مواد تنفيذ المشاريع والسياسات في بلداننا. وتقديم مساعدة من هذا القبيل مفيد جدا في هذا المجال.

وتأمل السلفادور أن يصبح اجتماع البلدان والمنظمات الذي نحن بصدده عملية جارية للحوار المفيد والتعاون، تثمر نتائج ملموسة، حتى يظل هذا الحوار الرفيع المستوى موضوعا لا يمكن للأمم المتحدة تجاهله. وفي ذلك السياق، من المهم أيضا التأكيد على أن مسائل الرفاه والتنمية واحترام حقوق الإنسان، عوامل حاسمة في ظاهرة الهجرة الدولية.

وعلى صعيد النظريات والحقائق الدولية، لا بد من القيام بتحليل شامل لظاهرة الهجرة، وإيجاد التوازن اللازم للتوصل إلى حلول تعاونية في إطار هذا الجهد – وهو جهد، أرى ضرورة إيلائه أهمية على النحو الواجب.

وأخيرا، أود الإعراب للأعضاء عن استعدادنا للعمل معا وبشكل منسق، لضمان ترجمة النتائج النهائية لهذا الحوار الرفيع المستوى، إلى تعاون ودعم فعالين بين البلدان والمنظمات في هذه المهمة الكبيرة المتمثلة في حل إحدى أكثر المسائل تعقيدا في العلاقات الدولية المعاصرة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.